المملكة العربية السعودية

الأهداف التنموية للألفية

١٤٢٧هـ

٢٠٠٦ م

وزارة الاقتصاد والتخطيط

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

رقم الإيداع ١٤٢٦/٧٢٢١
(ردمد ٢٦٩١ – ١٦٥٨ **ISSN**)

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

	صفحة
مقدمة	٧
لمحة شاملة عن بيئة الرصد والتقويم	١١
لمحة شاملة عن التقدم الذي تم إحرازه	١٣
الإطار الاقتصادي والاجتماعي	١٥
الهدف العام الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع	٢٥
الهدف العام الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	٣٣
الهدف العام الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٤١
الهدف العام الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال	٥٣
الهدف العام الخامس: تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات)	٦١
الهدف العام السادس: مكافحة فيروس مرض نقص المناعة البشري المكتسب (الإيدز) والملاريا والأمراض الأخرى	٦٥
الهدف العام السابع: ضمان الاستدامة البيئية	٧١
الهدف العام الثامن: تطوير شراكة عالمية للتنمية	٨١
المراجع	٩١

مقدمة

شهدت التسعينات وسنوات ما بعد عام ألفين انعقاد عدد من القمم العالمية والمؤتمرات الدولية التي سعت إلى بناء رؤية تنموية مشتركة تتجاوب مع الاحتياجات القائمة والتحديات المستجدة في إطار الشراكة على المستويين الوطني والدولي من أجل تحقيق الأهداف المرسومة والتي جرى اعتمادها من قبل الدول الأعضاء. وقد تناولت هذه القمم والمؤتمرات عدداً كبيراً من الموضوعات منها على سبيل المثال: السكان، والتنمية الاجتماعية، والمرأة والمساواة بين الجنسين، والمستوطنات البشرية، والأطفال، والشيخوخة، والتعليم، وحقوق الإنسان، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتنمية المستدامة وغيرها. حيث نجحت هذه الجهود في توليد زخم كبير لتحقيق التوافق والتكامل في العمل لتركيز الجهود وتكثيفها على جميع المستويات لتحقيق تلك الأهداف.

وقد جاء "إعلان الألفية" في مؤتمر القمة الذي عقدته الأمم المتحدة في عام ١٤٢٠هـ (سبتمبر ٢٠٠٠م) وشارك فيه (١٤٧) رئيس دولة وحكومة، تتويجاً للمساعي الدولية في تأكيد الصلات القائمة بين السلام والأمن والتنمية وتقديم الرؤية الشاملة للتنمية ومسار التقدم. وفي خطوة أخرى على طريق الإنجازات تم لاحقاً تطوير نظام للرصد يستخدم في متابعة التقدم الذي تم إحرازه في التنفيذ من خلال مجموعة من ثمانية أهداف عامة عرفت بتسمية "الأهداف التنموية الألفية"، وهي:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع
- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- تخفيض معدل وفيات الأطفال
- تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات)
- مكافحة فيروس مرض نقص المناعة البشري المكتسب (الإيدز) والملاريا والأمراض الأخرى
- ضمان الاستدامة البيئية
- تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية

وينبثق من كل هدف عام (أعلاه) بعض الغايات المكملة (أي أهداف محددة) بلغ مجموعها (١٨) هدفاً محدداً والمفترض تحقيقها بحلول عام (٢٠١٥م)، ووضع لكل هدف محدد عدد من المؤشرات لرصد حسن التنفيذ وقياس التقدم المحرز في تحقيقها وبلغ مجموعها (٤٨) مؤشراً.

وتتم متابعة تنفيذ "الأهداف التنموية للألفية" على المستويين الدولي والوطني، فعلى المستوى الدولي، يرفع الأمين العام للأمم المتحدة تقارير كل خمس سنوات إلى الجمعية العامة حول تطبيق "إعلان الألفية" يحتوي على مراجعة شاملة للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف. أما على الصعيد الوطني، فعلى كل دولة إعداد تقارير وطنية لمراجعة التقدم نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية.

وتستهدف هذه التقارير إطلاع متخذي القرارات وصانعيها على التطورات في هذا المجال، والحصول على دعمهم ومساعدتهم من خلال تأشير وتحليل التطور الحاصل على طريق تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وصولاً إلى بلورة السياسات المناسبة لهذا الغرض. كما تهدف هذه التقارير إلى حث مشاركة جميع الهيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ووسائل الإعلام، وعامة النّاس في تحقيق تلك الأهداف على الصعيدين الوطني والمحلي.

وفي ذلك السياق ونظراً لحرص المملكة على تبني الرؤى الدولية التي تدعم توجهاتها التنموية واهتمامها البالغ برصد مدى التقدم المحقق لحفز الجهود لبلوغ الأهداف التنموية للألفية في زمن قياسي قامت المملكة العربية السعودية بإعداد التقرير الوطني الأول حول الأهداف الألفية للتنمية في عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢م) من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في المملكة. أما هذا التقرير، فهو التقرير الوطني الثاني، وقامت بإعداده وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المعنية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والإسكوا.

ويرصد هذا التقرير التقدم الذي أحرزته المملكة العربية السعودية في تحقيق الأهداف التنموية للألفية على ثلاثة مستويات:

الأول: تطوير البيئة المعلوماتية والتشريعية التي تمكن من تحقيق الأهداف التنموية للألفية.

الثاني: التكامل التنموي في المملكة ما بين الأهداف التنموية للألفية والتنمية المستدامة، كما تقوم بترسيخه خطط التنمية عموماً وخطة التنمية الثامنة على وجه التحديد.

الثالث: الجهد الدؤوب نحو تحقيق، بل تجاوز، الأهداف المعتمدة وقبل حلول الأفق الزمني المحدد لتحقيقها من قبل "الألفية".

وفي هذا المسار التنموي تشكل خطة التنمية الثامنة للمملكة حجر الزاوية لهذه المساعي، حيث إنها تعنى بالعمل على ترسيخ هذه المستويات الثلاثة، ليس فقط من خلال وضوح الرؤية الاستراتيجية وحشد الجهود البشرية والمالية وتركيزهما من أجل تحقيق الأهداف التنموية، بل لأنها تمثل تعبيراً عن التوافق والشراكة ما بين الجهدين الوطني والعالمي من أجل عالم تتحقق فيه أركان السلام والأمن والتنمية في إطار الأهداف التنموية للألفية.

وتبين متابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية أن المملكة العربية السعودية قد تجاوزت السقوف المعتمدة لإنجاز العديد من الأهداف المحددة، كما أنها على طريق تحقيق عدد آخر منها قبل المواعيد المقترحة وحسبما توضحه معدلات النمو الحالية لتلك المؤشرات. فعلى سبيل المثال، تضمنت الأهداف العامة السبعة الأولى ما مجموعه (١١) هدفاً محدداً (أو غاية)، وتبين الجداول التفصيلية في هذا التقرير أن المملكة قد تمكنت من تحقيق الأهداف المحددة لتسعة منها (من مجموع أحد عشر هدفاً) قبل مواعيدها (أي أنها متحققة الآن) أو أنها على طريق التحقيق قبل عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م). كما أن الهدفين المحددين الآخرين والمتعلقان بوضع حد لهدر الموارد البيئية وتحسين حياة القاطنين في المناطق العشوائية، يتم العمل على معالجتها ضمن توجهات خطة التنمية الثامنة. وهذه الأهداف التسعة المحددة هي كالآتي:

- القضاء على الفقر المدقع.
- تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع.
- ضمان حصول جميع الأطفال من البنين والبنات على التعليم الابتدائي.
- إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي.
- تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة.
- تخفيض معدل وفيات الأمهات عند الولادة.
- وقف انتشار فيروس مرض نقص المناعة البشري المكتسب والبدء في تخفيض معدلاته.
- وقف انتشار الملاريا والأمراض الرئيسة الأخرى والبدء في تخفيض معدلاتها.
- خفض عدد الأشخاص الذين لا تتوافر لهم سبل الاستفادة المستديمة من مياه الشرب الآمنة.

ومن الجدير بالملاحظة أن التقرير أشار في الوقت نفسه إلى صعوبة توفير بعض البيانات لقياس التطور في بعض المؤشرات/الأهداف المحددة، وذلك لأن الآليات المتاحة للرصد الإحصائي لبعض الأهداف التنموية للألفية لا تزال في طورها الأولي (منها على سبيل المثال في المجال البيئي). غير أنه من إيجابيات الجهد العالمي في مجالات رصد التطور نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية هو تحفيز الجهود الوطنية لتأسيس آليات الرصد أو تطويرها في هذه المجالات، مما سيمكن مستقبلاً من معالجة القصور في تقارير المتابعة الألفية.

وإذا كان لنا أن نلخص أبرز سمات التجربة السعودية في السعي نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية، يمكننا تأشير سمتين على قدر كبير من الأهمية، الأولى: هي الزخم الكبير في الجهود المتميزة النجاح في الوصول إلى الأهداف المرسومة وقبل سقوفها الزمنية المقررة وبأشواط. أما السمة الثانية: فهي النجاح بإدماج الأهداف التنموية للألفية ضمن أهداف خطة التنمية الثامنة، وإحداث النقلة المطلوبة في التأكيد على جعل الأهداف التنموية للألفية جزءاً من الخطاب التنموي والسياسات المرحلية وبعيدة المدى المعتمدة للمملكة.

لمحة شاملة عن بيئة الرصد والتقويم

الهدف المحدد	القدرة على :					جودة معلومات المسح
	جمع المعلومات	المتابعة الإحصائية	التحليل الإحصائي	دمج التحليل في السياسة	الرصد/ التقويم	
١. الفقر المدقع: تخفيض نسبة أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة
٢. التغذية والأمن الغذائي: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عام ١٤١٠-١٤٣٦هـ (١٩٩٠ - ٢٠١٥م).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة
٣. التعليم: ضمان حصول جميع الأطفال على التعليم الابتدائي بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
٤. المساواة بين الجنسين: القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) إن أمكن، وفي المراحل التعليمية كلها بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
٥. الصحة ومعدل الوفيات: تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة إلى الثلث بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
٦. تخفيض معدل وفيات الأمهات إلى الربع بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓قوية متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة

الهدف المحدد	القدرة على :					جودة معلومات المسح
	جمع المعلومات	المتابعة الإحصائية	التحليل الإحصائي	دمج التحليل في السياسة	الرصد/ التقويم	
٧. مرض الإيدز: وقف انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والبدء في تخفيض معدلاته بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓قوية متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة
٨. وقف انتشار الملاريا والأمراض الرئيسة الأخرى والبدء في تخفيض معدلاتها بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
٩. دمج مبادئ التنمية المستدامة ضمن سياسات الدولة وبرامجها ووضع حد لهدر الموارد البيئية.	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
١٠. البيئة والمياه: خفض عدد السكان الذين لا تتوفر لهم سبل الاستفادة المستدامة من مياه الشرب الآمنة إلى النصف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة	✓قوية متوسطة ضعيفة
١١. الإسكان والأحياء المكتظة: تحقيق تحسن ملحوظ في حياة القاطنين بالمناطق العشوائية بحلول عام ١٤٤١هـ (٢٠٢٠م).	قوية ✓متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة	✓ قوية متوسطة ضعيفة	✓ قوية متوسطة ضعيفة	✓ قوية متوسطة ضعيفة	قوية ✓متوسطة ضعيفة

لمحة شاملة عن التقدم الذي تم إحرازه

الأهداف المحددة	هل سيتم تحقيق الهدف (الإجابة)				الوضع الراهن للبيئة المساندة			
	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
١. الفقر المدقع: تخفيض نسبة أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٢. التغذية والأمن الغذائي: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عام ١٤١٠-١٤٣٦هـ (١٩٩٠ - ٢٠١٥م).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٣. التعليم: ضمان حصول جميع الأطفال على التعليم الابتدائي بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٤. المساواة بين الجنسين: القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) إن أمكن، وفي المراحل التعليمية كلها بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٥. الصحة ومعدل الوفيات: تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة إلى الثلث بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٦. تخفيض معدل وفيات الأمهات إلى الربع بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف

الأهداف المحددة	هل سيتم تحقيق الهدف (الإجابة)				الوضع الراهن للبيئة المساندة			
	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٧. مرض الإيدز: وقف انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والبدء في تخفيض معدلاته بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٨. وقف انتشار الملاريا والأمراض الرئيسة الأخرى والبدء في تخفيض معدلاتها بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
٩. دمج مبادئ التنمية المستدامة بصورة متكاملة ضمن سياسات الدولة وبرامجها ووضع حد لفقد الموارد البيئية.	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
١٠. البيئة والمياه: خفض عدد السكان الذين لا تتوفر لهم سبل الاستفادة المستدامة من مياه الشرب الآمنة إلى النصف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓ قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف
١١. الإسكان والأحياء المكتظة: تحقيق تحسن ملحوظ في حياة القاطنين بالمناطق العشوائية بحلول عام ١٤٤١هـ (٢٠٢٠م).	✓متوقع	محتمل	غير متوقع	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات	✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف

الإطار الاقتصادي والاجتماعي

الوضع الراهن

حققت المملكة العربية السعودية خلال مدة خطة التنمية السابعة ١٤٢١-١٤٢٥هـ (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤م) والسنة الأولى من خطة التنمية الثامنة نمواً اقتصادياً جيداً انعكس على تحسن مستوى دخل الفرد، وزيادة فرص العمل. كما شهدت الخطة تحسناً لافتاً في الميزان التجاري وميزان المدفوعات بصورة عامة نتيجة النمو في حجم الصادرات النفطية وغير النفطية على حد سواء.

وقد ركزت خطة التنمية السابعة على تنمية الموارد البشرية وتوفير فرص العمل لها، وتوسيع مشاركة المواطنين في تملك الأصول الإنتاجية، وتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للاستثمار في الاقتصاد المحلي. وفي هذا الإطار، باشرت المملكة في تخصيص بعض الخدمات والمرافق العامة ضمن استراتيجية شاملة للتخصيص، كما عملت على تحسين كفاءة الأجهزة الحكومية وتطوير بيئة العمل والاستثمار لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وركزت في هذا المجال على بناء قاعدة وطنية كفؤة للعلوم والتقنية، وتشجيع الاستفادة من تقنية الاتصالات والمعلومات في جميع المجالات والأنشطة.

وقد عكست المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ثمرة هذه التوجهات، حيث حقق الاقتصاد الوطني نمواً فعلياً بلغ متوسطه (٣.٤٪) سنوياً خلال مدة خطة التنمية السابعة ليصل متوسط دخل الفرد إلى نحو (٤١٦٩٦) ريالاً (١١١١٩ دولار أمريكي) عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) والذي واصل ارتفاعه إلى (٤٩٩٣٥) ريالاً (١٣٣١٦ دولار أمريكي) في السنة الأولى من خطة التنمية الثامنة. كما ازدادت قاعدة الاقتصاد الوطني تنوعاً خلال تلك المدة، حيث أصبح القطاع غير النفطي يشكل (٧١.٥٪) من إجمالي الاقتصاد عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) بالرغم من النمو الملحوظ الذي شهده القطاع النفطي خلال السنوات الأخيرة.

ويشهد الاقتصاد السعودي اندماجاً متنامياً مع الاقتصاد العالمي، يؤشر له ارتفاع نسبة التجارة الخارجية في السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت نحو (٧٥.٧٪) عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م). وصحب ذلك تطور إيجابي في هيكل كل من الصادرات والواردات، تمثل بالنسبة للصادرات في ازدياد الإسهامات النسبية للصادرات السلعية غير النفطية في إجمالي الصادرات. أما بالنسبة للواردات فقد شهدت انخفاضاً في الأهمية النسبية لواردات السلع الاستهلاكية إلى إجمالي الواردات، ويعتبر ذلك مؤشراً لازدياد الاعتماد على المنتجات المحلية ولتحسن القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

توجهات التنمية

تعتمد المملكة العربية السعودية منهج التخطيط للتنمية لرسم معالم مسيرتها التنموية وتحديد سياساتها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية في إطار خطط خمسية شاملة تؤدي دورين أساسيين ومتكاملين، الأول: توجيهي يعنى بأجهزة الدولة والقطاع العام، والثاني: تأشيري يعنى بالقطاع الأهلي والقطاع الخاص. وفي هذا السياق تعبر خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩م)، التي دخلت عامها الثاني من مدتها الخمسية في ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م)، عن توجهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجميع أبعادها للمرحلة القادمة، بالإضافة إلى تناولها التحديات الرئيسة، والسياسات والبرامج والموارد المطلوبة لمواجهة تلك التحديات وتحقيق أهداف التنمية وغاياتها.

وتمثل خطة التنمية الثامنة مرحلة جديدة في مسيرة التخطيط التنموي الممتدة عبر أكثر من ثلاثة عقود خلت، وتعد الحلقة الأولى في منظومة مسار استراتيجي للاقتصاد الوطني يمتد لعشرين عاماً قادمة، تشكل الأهداف التنموية للألفية جزءاً أساسياً من غايات هذا المسار التي تجسدها رؤية مستقبلية تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع ومزدهر، يضمن فرص عمل مجزية، ويحقق الرفاهية للجميع، ويوفر التعليم والرعاية الصحية الجيدة، مع تحقيق استدامة التنمية والحفاظ على القيم والتراث.

تحديات التنمية

تتمثل أهم التحديات التي تواجه مسيرة التنمية في المملكة بما يلي:

- ***رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة:*** تمكنت المملكة خلال مدة وجيزة نسبياً من مسيرتها التنموية من مضاعفة دخلها عدة مرات، وقد نما متوسط دخل الفرد بمعدل سنوي متوسط قدره (٣.٢٪) خلال المدة من ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) وحتى عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م). كما واكب هذا النمو في الدخل تحسناً مماثلاً في مؤشرات التنمية البشرية، حيث تصنف المملكة حالياً في دليل التنمية البشرية في الشريحة العليا للدول المتوسطة الدخل[١]. إلا أن الارتقاء إلى مصاف الدول المتطورة يتطلب على الأقل مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتنمية مؤشرات التنمية البشرية الأخرى. كما تبرز الحاجة إلى ضمان أن تطال فوائد التنمية جميع شرائح المجتمع، وأن يتم معالجة مسألة الفقر في أسرع وقت ممكن.

- ***تنويع القاعدة الاقتصادية:*** ظل تنويع القاعدة الاقتصادية هدفاً رئيساً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ بداية مسيرة التخطيط للتنمية، وذلك إدراكاً لأهمية تقليص الاعتماد على الموارد البترولية كونها موارد ناضبة على المدى الطويل. لذا ركزت عملية التنمية على تعزيز دور القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني، حيث حققت نجاحاً ملحوظاً في هذا المضمار تمثل بزيادة إسهاماتها في الناتج المحلي الإجمالي من (٥١٪) إلى (٧١.٥٪) خلال ثلاثة عقود ونصف التي مضت. وعلى الرغم مما تم تحقيقه، إلا أن تنمية القطاعات غير النفطية وتطويرها نحو زيادة إسهامات الأنشطة الإنتاجية والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، وزيادة إسهاماتها في الصادرات، تبقى من تحديات التنمية الرئيسة.

---

[١] خلال السنوات ١٩٧٥م و ٢٠٠٣م ارتفع دليل التنمية البشرية للمملكة من ٠.٦٠٣ إلى ٠.٧٧٢، قاعدة بيانات التنمية البشرية.http://hdr.undp.org/statistics

- ***ترشيد دور العائدات النفطية:*** أدت العائدات النفطية دور المحرك الرئيس لعجلة التنمية. وبالرغم من توسع القاعدة الاقتصادية وتنوعها، لا تزال تلك العائدات تمثل معظم إيرادات الميزانية العامة للدولة، لتغطي النفقات الاستثمارية والتشغيلية. وبما أن الثروة النفطية، بحكم طبيعتها غير المتجددة، تعد رأسمال وطني يتمثل استغلاله الأمثل في استثماره في أصول متجددة تسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة، فيتعين تعزيز الموارد العامة غير النفطية بما يتيح تحويل الإيرادات النفطية إلى أصول إنتاجية ورأسمال بشري فعال.

- ***تطوير الموارد البشرية وتوظيفها المنتج:*** حققت مؤشرات تنمية الموارد البشرية تقدماً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين نتيجة توافر طاقات التعليم والتدريب. غير أن متطلبات عملية التنمية فاقت العرض من العمالة الوطنية المناسبة في عدد من المهن مما اضطر معه إلى استقدام عمالة وافدة لتلبية الطلب. الأمر الذي جعل توطين الوظائف أحد التحديات الرئيسة لعملية التنمية.

وعلى صعيد آخر، برزت في السنوات الأخيرة ظاهرة ضعف المواءمة بين مخرجات نظام التعليم والتدريب من جهة، ومتطلبات التنمية من مهارات وتخصصات من جهة أخرى، والتي أدت إلى بروز البطالة الهيكلية بين المواطنين. وتعد قضية ضعف المواءمة بجوانبها المتعددة وأبعادها المختلفة من القضايا الأساسية والتحديات الرئيسة.

- ***استدامة الموارد الطبيعية:*** يمثل مورد المياه قضية حيوية للمملكة نظراً لأن القسط الأكبر من المياه التي يتم استهلاكها حالياً للأغراض الزراعية والبلدية والصناعية يأتي من مصادر غير متجددة. وبغض النظر عن احتياطات المياه المتبقية، فإن مقتضيات التنمية المستدامة تستدعي الاعتماد الكلي على مصادر المياه المتجددة التقليدية وخلافها.

وعلى صعيد الأراضي الزراعية، فإن المحافظة عليها ومنعها من التدهور، ووقف التصحر، تعد من التحديات الرئيسة للتنمية المستدامة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى ثروة الغابات والموارد البيئية الأخرى.

- ***تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق:*** بالرغم من الحرص على توفير التجهيزات الأساسية والخدمات العامة في جميع مناطق المملكة، حيث بلغت نسبة تغطية معظم هذه الخدمات معدلات عالية جداً، إلا أن النشاط الاقتصادي جاء متبايناً بينها. وقد أسهم هذا التباين في تحفيز الهجرة الداخلية من المناطق القروية إلى المدن وأدى بالتالي إلى تضخم سكاني وتوسع جغرافي كبير في هذه المدن، نجم عنه ضغوطات كبيرة على خدماتها وتجهيزاتها. لذا فإن إعادة التوازن بين مناطق المملكة يمثل أحد التحديات الرئيسة للتنمية المستدامة والذي يتطلب المبادرة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي في المناطق الأقل نمواً.

- ***تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني:*** تمكنت المملكة خلال مدة وجيزة نسبياً من تبوء موقع اقتصادي متميز يرتكز إلى ميزة اقتصادية في قطاعات الطاقة والبتروكيماويات وبعض الأنشطة الأخرى. إلا أن هذه الميزة نتجت أساساً عن وفرة موارد الطاقة والموارد المالية. لذا يشكل اكتساب ميزات تنافسية جديدة لتنمية الصادرات وتنويعها، وزيادة درجات التكامل مع الاقتصاد العالمي في ضوء العولمة المتنامية أحد قضايا التنمية الاستراتيجية.

البيئة المساندة لتحقيق أهداف التنمية

يتوفر للمملكة مجموعة عوامل متكاملة تشكل معطيات داعمة لمسيرتها التنموية تتمثل في توفر قاعدة اقتصادية واجتماعية صلبة، وقدرات بشرية جيدة، وميزات وموارد طبيعية كثيرة. ويمكن حصر أهم تلك العوامل فيما يلي:

- ***تجربة تنموية ناجحة:*** بالرغم من حداثة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تمكنت المملكة من تحقيق إنجازات ملحوظة انعكست في جميع مؤشرات التنمية المستدامة. وقد أسهم في تعزيز هذه الإنجازات الإعداد الجيد لأولويات النمو الاقتصادي على مدار الخطط التنموية السبع المتعاقبة، بما يلائم الظروف المرحلية لكل خطة خمسية ضماناً لتواصل العمل التنموي واستمراريته، مع التركيز على قطاعات التنمية البشرية مثل التعليم، والصحة، بالإضافة إلى رعاية الأسرة، والتجهيزات الأساسية.

- ***تجهيزات أساسية وخدمات متطورة:*** تغطي المملكة بجميع أرجائها تجهيزات متطورة لخدمات النقل والاتصالات، والكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، وشبكات توزيع المنتجات البترولية، بالإضافة إلى الخدمات الصحية بأنواعها، وخدمات التعليم والتدريب، والخدمات الاجتماعية وغيرها.

- ***تجربة فريدة في تطوير محاور النمو الشاملة:*** أنشأت المملكة مدينتين صناعيتين في الجبيل وينبع خلال مدة زمنية قياسية، حققتا مكانة مرموقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي في مجال الصناعات البتروكيماوية. وتسهم المملكة اليوم في توفير من (٥٪) إلى (٦٪) من الطلب العالمي على البتروكيماويات.

- ***قطاع خاص نشيط ومبادر:*** يتسم القطاع الخاص السعودي بدرجة عالية من الديناميكية والنشاط. حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٥٢.٩٪) عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، وتوزعت نشاطاته على جميع المجالات المتاحة. وقد تعززت قدرات هذا القطاع المالية والإدارية حيث انتقل من مرحلة الاعتماد بنسبة كبيرة على العقود الحكومية والإنفاق العام إلى مرحلة الدفع الذاتي، وأصبح شريكاً رئيساً في عملية التنمية.

- ***إمكانيات مادية وفيرة:*** تتوفر للمملكة الموارد المالية التي تتطلبها عملية التنمية لدى القطاعين العام والخاص. كما أن موارد المملكة البترولية واحتياطياتها الكبيرة كفيلة

بتلبية احتياجاتها التنموية على مدى المستقبل المنظور. هذا بالإضافة إلى العوامل العديدة المتوفرة في الاقتصاد الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- ***البيئة المؤسسية والتنظيمية:*** تركزت الجهود خلال مدة خطة التنمية السابعة على عملية التطوير المؤسسي والإداري، حيث تم اتخاذ العديد من الإجراءات والقرارات الهادفة إلى ترشيد الإدارة العامة وتعزيز كفاءتها، وتطوير البيئة التنظيمية بما يسهم في دعم عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية الجارية، وتوفير بيئة محفزة للعمل والاستثمار.

- ***السمات الجغرافية للمملكة:*** تحتل المملكة موقعاً استراتيجياً يحاذي سواحل شرق أفريقيا، وبوابة دول حوض البحر الأبيض المتوسط إلى جنوب وشرق آسيا، وإلى شرق وجنوب شرق أفريقيا. وبالتالي فإن موانئها البحرية تشكل نقاط ربط بين القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوروبا. وبالتالي تتوفر للمملكة إمكانيات كبيرة في خدمات الترانزيت الجوي والبحري والبري وإمكانيات إعادة تصدير السلع والبضائع.

الشكل (١)
تطور الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عام ١٤٢٠هـ (١٩٩٩م)

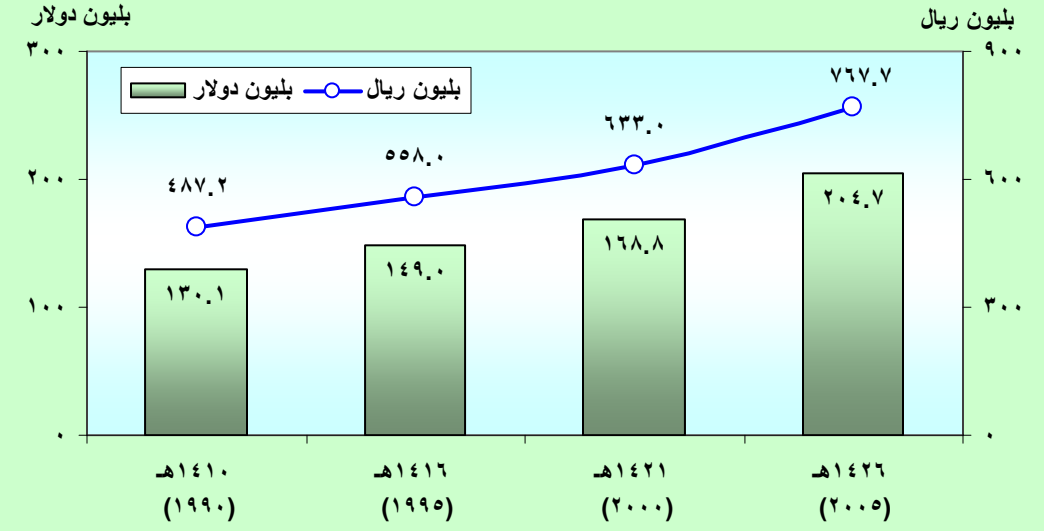

الشكل (٢)
الإسهامات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) (%)

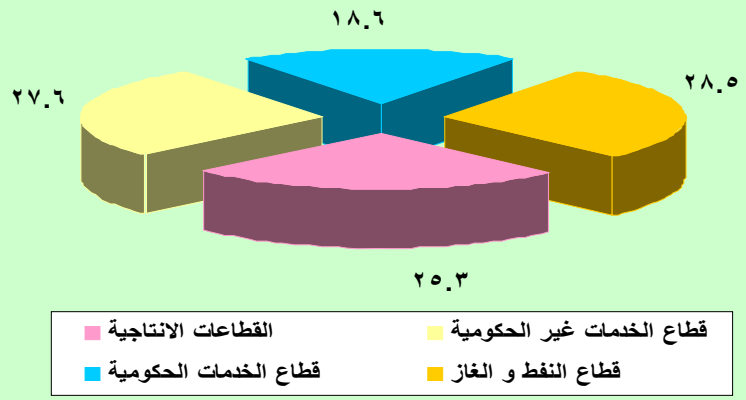

الإطار (١): بعض الأسس الاستراتيجية لخطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م)

- ***الاهتمام بشؤون المرأة وتطوير قدراتها، وإزالة المعوقات أمام مشاركتها في الأنشطة التنموية.***
- ***العناية بالفئات المحتاجة من المواطنين، والاهتمام بمعالجة ظاهرة الفقر والحد منها.***
- ***تطوير منظومة التعليم والتدريب بجميع عناصرها، والاهتمام بمخرجاتها.***
- ***تطوير الخدمات العامة وتحسين نوعيتها وتوفيرها بما يلائم الاحتياجات الفعلية المتزايدة للسكان.***
- ***إتباع سياسة سكانية تراعي المتغيرات الكمية والنوعية للسكان وتوزيعهم الجغرافي، وتعزيز العلاقة بين المتغيرات السكانية ومقتضيات التنمية المستدامة.***
- ***إتباع منهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتعظيم الاستفادة منها، مع التركيز على الترشيد في استخدامها.***
- ***تشجيع الأعمال التطوعية والخيرية في المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية.***
- ***مواصلة الاهتمام بحماية البيئة من التلوث وتطوير أنظمتها وحماية الحياة الفطرية وإنمائها، والمحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها.***

الإطار (٢): أهداف محددة ذات علاقة بالأهداف التنموية للألفية منتقاة من خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م)

- ***تحقيق معدل نمو في دخل الفرد مقداره (٢.١٪) سنوياً.***
- ***تحقيق معدل نمو متوسط مقداره (٤.٦٪) سنوياً في الناتج المحلي الإجمالي.***
- ***تحقيق معدل نمو متوسط مقداره (٥.٢٪) سنوياً في القطاع غير النفطي.***
- ***رفع حصة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من (٧٣.٥٪) عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) إلى (٧٥.٧٪) عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م).***
- ***تحقيق نمو في إجمالي الاستثمار الرأسمالي بنحو (١٠.٧٪) سنوياً.***
- ***زيادة نسبة العمالة الوطنية في إجمالي العمالة من (٤٢.٧٪) عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) إلى (٥١.٥٪) في نهاية الخطة.***

الجدول (١)
مؤشرات عامة ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)

المؤشر	
* حجم السكان (مليون)	٢٣.٠٨
* معدل النمو السكاني (٪)	٢.٥١ [١]
* الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بليون دولار أمريكي)	٣٠٧.٣ [٢]
* نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي/بالسنة)	١٣.٣١٦ [٢]
* العمر المتوقع عند الميلاد (سنة)	٧٣.٩
* معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (٪ من الشريحة العمرية ١٥ سنة وأكثر)	٩٥.٨
* معدل الخصوبة (متوسط عدد الولادات للمرأة الواحدة)	٣.٧
* نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	صفر
* نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٥.٩١ [٢]
* نسبة حجم التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٧٥.٧ [٢]

(١) للسعوديين فقط

(٢) الأرقام أولية

الهدف العام الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

الهدف المحدد رقم (١):

تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف بين عامي ١٤١٠ و١٤٣٥هـ (١٩٩٠ و ٢٠١٥م).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)
* نسبة الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً (٪) (*) (**)	–	–	–	١.٦٣
* نسبة فجوة الفقر المدقع (٪)	–	–	–	٠.٠٢
* نصيب خمس السكان الأكثر فقراً من الاستهلاك الوطني (٪)	–	–	–	–

(*) قدر خط الفقر المدقع بنحو (٢) دولار في اليوم للفرد.

(**) تتكون الأسرة السعودية في المتوسط من ٧.٧ فرداً.

الهدف المحدد رقم (٢):

تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي ١٤١٠ و١٤٣٦هـ (١٩٩٠ و ٢٠١٥م).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩) (*)
* انتشار حالات نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة (٪)	غ.م	غ.م	٥.١	٦.٤	غ.م	٣
* نسبة السكان الذين يقل استهلاكهم من المواد الغذائية عن الحد الأدنى (٪)	٤.٠	٣.٠	٢.٦	٢.٣	٢.٢	–

* مستهدف في خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩م).

الوضع الراهن

يعد الحد من الفقر هدفاً محورياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو لا يقتصر على الحرمان المادي فقط، بل له أبعاد عديدة من بينها، الجوع، وانعدام المأوى الملائم، وعدم القدرة على توفير العلاج، أو الذهاب إلى المدرسة، وعدم معرفة القراءة والكتابة، وعدم وجود عمل. وبهذا المعنى الواسع للفقر يمكن الاستنتاج أن مكافحة الفقر وتداعياته تأخذ أشكالاً وصيغاً عديدة لا يمكن حصرها في قطاع واحد أو نهج واحد. إلا أنه رغم سعة الموضوع وتشعباته تبقى البطالة السبب الرئيس للفقر. ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن ظاهرة الفقر في المملكة تبقى محدودة وتتركز في جيوب محددة وليست حالة عامة منتشرة، خاصة مع التطور الواسع في خدمات التعليم والخدمات الصحية وخدمات الرعاية والأمن الاجتماعي، حيث يتم تأمينها بشكل واسع وعادل في جميع أرجاء المملكة وبما يضمن وصولها إلى جميع الفئات المستهدفة والمحتاجة إليها (وكما سيلاحظ بالتفصيل لاحقاً قدر تعلق الأمر بخدمات التعليم والصحة). لكن الإشارة إلى محدودية ظاهرة الفقر المدقع لا يعني على الإطلاق التقليل من أهمية محاربتها أو عدم إعطائها أولوية أكبر، بل يعني وضع الفقر في إطاره الصحيح وتوفير المعالجات اللازمة لمكافحته.

- ***خدمات الرعاية الاجتماعية:*** يتم تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من خدمات الرعاية والدعم الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والفئات ذات الاحتياجات الخاصة من خلال برامج وزارة الشؤون الاجتماعية، والجمعيات الأهلية. وتتوزع خدمات الرعاية والدعم في فئتين؛ الأولى: المساعدات العينية والمادية والرواتب الدورية، والثانية: الخدمات المباشرة من خلال الدور والمراكز وهي كالآتي:

أولاً: تقوم الدولة بتقديم الدعم المالي المباشر لتعزيز دخل الأسر الفقيرة من خلال المساعدات ومعاشات الضمان الاجتماعي.

وقد ارتفعت على مدى السنوات الماضية المبالغ المدفوعة إلى هذه الفئات، حيث بلغ معدل النمو السنوي المتوسط للإنفاق على معاشات الضمان الاجتماعي خلال المدة

١٣-١٤٢٦هـ (١٩٩٣-٢٠٠٥م) (١.٧٪) ليبلغ نحو (٢.٥٧٥) بليون ريال وبما يعادل (٦٨٦.٧) مليون دولار عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، وللإنفاق على المساعدات (٤.٥٪) سنوياً، ليبلغ نحو (٤٣٦.١) مليون ريال أي نحو (١١٦.٣) مليون دولار عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).

ثانياً: تقوم الدولة بتقديم خدمات الرعاية والدعم من خلال مجموعة من المؤسسات التي توفر الخدمات التالية:

- خدمات المعاقين والمشلولين، حيث بلغ عدد المستفيدين (٨٦٨٨) فرداً عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).
- خدمات الأطفال اليتامى، وبلغ عدد المستفيدين (١٧٨٢) فرداً عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).
- خدمات رعاية المسنين غير القادرين، وبلغ عدد المستفيدين (٦٥٩) فرداً عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).
- خدمات رعاية الأحداث وملاحظتهم، وبلغ عدد المستفيدين (١٣٨٣٠) فرداً عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).
- خدمات تنمية المجتمع المحلي، وبلغ مجموع المستفيدين (٢٢٧٦٥٠) فرداً عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).
- خدمات رعاية غير مؤسسية وتشمل برامج متعددة من بينها: برنامج الأسر الحاضنة، وبرنامج مساعدة الأطفال المشلولين داخل أسرهم، وبرنامج مساعدة المعاقين، حيث بلغ مجموع المستفيدين من هذه البرامج (١٣١٤٢٨) فرداً عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).

كما يقوم القطاع الأهلي من خلال الجمعيات الأهلية – التي يقدر عددها بنحو (٣٤٣) جمعية – بدور أساسي في توفير خدمات الرعاية والدعم الاجتماعي بشكل واسع للفقراء والفئات المحتاجة. وتتوزع برامج الجمعيات الأهلية على مجالات التعليم والتدريب الأهلي، ورعاية الطفولة، والرعاية الصحية، ورعاية المعوقين وكبار السن، والإسكان الخيري وتحسين المسكن وغيرها من مجالات التكافل الاجتماعي، وقد أكدت خطة التنمية الثامنة على الدور المحوري

للجمعيات الأهلية في تقديم الدعم للفئات المحتاجة. وتجدر الإشارة إلى أن مجموع إنفاق الجمعيات الأهلية على النشاطات والبرامج والمساعدات خلال المدة ١٤٠٢-١٤٢٢هـ (١٩٨٢-٢٠٠١م) بلغ (٨.٦) بليون ريال، أي نحو ٢.٣ بليون دولار.

■ ***استراتيجية معالجة الفقر:*** في إطار الجهود الهادفة إلى استئصال مسألة الفقر فقد أعدت المملكة استراتيجية وطنية شاملة لمعالجته، وتهدف الاستراتيجية إلى توفير قاعدة بيانات مبنية على مسوحات متخصصة، تتيح قياس الفقر بمؤشراته المختلفة، وتحديد خطوط الفقر ونسبة الفقر والشرائح الاجتماعية والمناطق الجغرافية التي يتركز فيها الفقراء. كما توفر الاستراتيجية معرفة الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى الفقر، من أجل وضع البرامج والسياسات المناسبة لمعالجة هذه الظاهرة معالجة جذرية ودائمة.

كما اقترحت الاستراتيجية مجموعة من البرامج لمعالجة الفقر جرى اعتمادها وشملت:

أولاً: الموافقة على استحداث "برنامج الدعم التكميلي" بما يكفل رفع دخل الأسرة إلى مستوى يتجاوز خط الفقر المدقع.

ثانياً: دعم الصندوق الخيري الوطني والذي يعنى بتقديم الدعم إلى الفقراء.

ثالثاً: مضاعفة المخصصات المقدمة للأيتام ذوي الظروف الخاصة ومن في حكمهم.

رابعاً: مضاعفة مخصصات الجمعيات الخيرية إلى ثلاثة أضعافها.

خامساً: مضاعفة الحد الأعلى لمخصصات الضمان الاجتماعي للأسرة.

سادساً: تخصيص مبلغ مقداره (١٠) بلايين ريال للإسكان الشعبي للمواطنين في جميع مناطق المملكة.

سابعاً: زيادة الإعانات المخصصة للمعاقين بما نسبته (٤٢.٢٥%).

ثامناً: زيادة الإعانات المخصصة لبرامج التنمية الاجتماعية بما نسبته (٢٥%).

- ***مؤشرات الفقر في المملكة***: قُدّر خط الفقر المدقع (فقر الغذاء) بنحو دولارين في اليوم للفرد. وشكلت الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً نسبة (١.٦٣٪) من إجمالي الأسر في عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) أو نحو (٣٥) ألف أسرة. علماً بأن متوسط حجم الأسرة السعودية بلغ (٧.٧) فرداً. كما تقدر نسبة فجوة الفقر المدقع بنحو (٠.٠٠٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي في العام نفسه.

التوجهات لتحقيق الهدف

تعتزم المملكة العربية السعودية القضاء على الفقر المدقع خلال مدة خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩م) وبالتالي تحقيق الأهداف المحددة للهدف الألفي الأول قبل موعده (عام ٢٠١٥م) الذي حددته الأمم المتحدة.

التحديات أمام تحقيق الهدف

يتمثل التحدي الرئيس في القضاء على مسألة الفقر في كونها حالة متعددة الأبعاد، تتقاطع مع معظم جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي أن التقدم في تحقيق ذلك الهدف، يتطلب تقدماً موازياً في تحقيق أهداف التنمية الأخرى على الصعيدين الكلي والقطاعي. وبالتالي فإن تنمية الدخل بشكل عام، ولشرائح ذوي الدخل المنخفض بشكل خاص، وتحقيق التنمية المتوازنة، وتوفير فرص العمل للجميع – مع ما تتطلبه من تأهيل القوى البشرية، ومحو الأمية، علاوة على توفير الرعاية الصحية والاجتماعية والخدمات العامة وغيرها – تشكل مدخلات الحل الجذري والدائم لقضية الفقر. وفي هذا الإطار تعنى الأهداف والاستثمارات والبرامج المعتمدة لخطة التنمية الثامنة بمعالجة هذه التحديات وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين نوعية حياة المواطنين وتوسيع خياراتهم.

من جهة أخرى، فإن التجارب العالمية تبين أن خطر الفقر يبقى داهماً ومهدداً لبعض الشرائح في المجتمع مهما كان عليه ذلك المجتمع من تطور وتقدم. لذا كان من المهم توفر شبكة حماية اجتماعية كفؤة للرصد الدائم، لا تهدف إلى لجم ومعالجة ظاهرة الفقر عند بروزها فحسب، بل إلى استدراكها قبل ظهورها. وبالتالي فإن توفير شبكة حماية كفؤة وفعالة، هي من التحديات الدائمة لعملية مكافحة الفقر ومعالجة تأثيراته.

البيئة المساندة لتحقيق الهدف

تتيح عملية التخطيط للتنمية التي تنتهجها المملكة، إطاراً صالحاً لدراسة جميع العوامل المؤثرة على الوضع المعيشي للسكان وتحليلها وتقويمها، كما أن خطة التنمية الثامنة، تمثل برنامجاً مرحلياً متكاملاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تندرج القضايا التي تتقاطع مع ظاهرة الفقر وتؤثر فيها، كالبطالة والتنمية المتوازنة، وتوفير الخدمات والرعاية الاجتماعية وغيرها، في سلم أولوياتها. وهذا ما يعزز من كفاءة السياسات ويحسن من ظروف تحقيق الأهداف ذات الصلة بقضية مستوى المعيشة بشكل عام وظاهرة الفقر بشكل خاص.

أما العامل الرئيس الآخر الذي يحسن فرص تحقيق هذا الهدف هو الإمكانيات المادية المتاحة للمملكة، والتي يمكن توظيفها في معالجة قضية الفقر. حيث توفر هذه الإمكانيات القدرة على التعامل المباشر والسريع، خاصة في مجال لجم هذه الظاهرة وتخفيف أعبائها بواسطة آليات الضمان والأمن الاجتماعي في انتظار الحلول الجذرية الدائمة والتي قد تتطلب مدداً زمنية أطول لنضوجها.

وأخيراً، لدى المملكة قدرات مؤسسية وتنظيمية متطورة، تتمثل في الجمعيات الأهلية المنتشرة في جميع أرجاء المملكة والتي تقوم بدور جوهري في توفير الدعم والرعاية للفئات المحتاجة في المجتمع، حيث يتكامل عمل هذه الجمعيات مع المراكز والمؤسسات المتخصصة التي تديرها الدولة.

الشكل (١-١)
نسبة السكان الذين يقل استهلاكهم من المواد الغذائية عن الحد الأدني

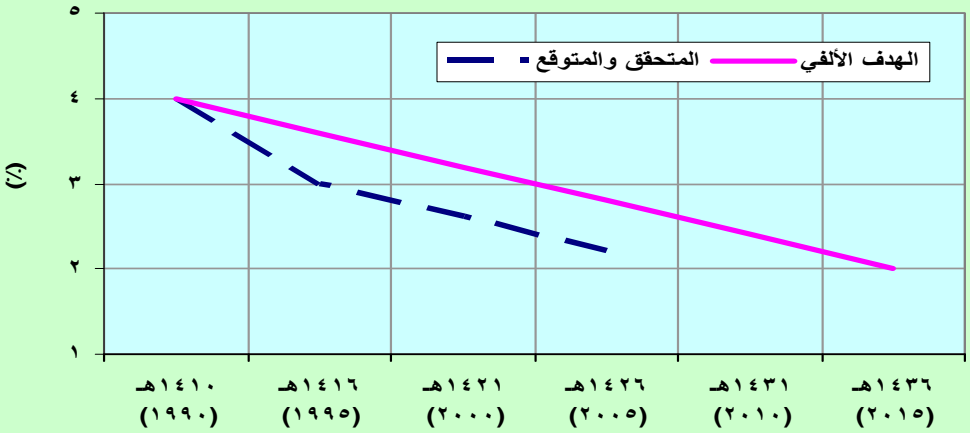

الإطار (١-١): بعض ملامح الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر

أ. مرتكزات الاستراتيجية:

- ***إتاحة الفرصة للفقراء لتكوين أصولهم المادية والبشرية وتعزيزها من خلال توفير فرص العمل والائتمان والتعليم والتدريب والخدمات الصحية.***
- ***تعزيز مقدرة الفئات الفقيرة من المجتمع على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية بصورة فعالة.***
- ***تحسين المستوى المعيشي للفقراء من خلال تعزيز قدراتهم على مواجهة المخاطر سواء كانت صحية أو طبيعية أو اقتصادية.***

ب. محاور سياسات الاستراتيجية:

تندرج سياسات الاستراتيجية ضمن المحاور الخمسة التالية:

١. ***المحور الاقتصادي الكلي، ويتضمن السياسات الخاصة بتسريع النمو الاقتصادي وتوزيع ثماره بصورة متوازنة بين مناطق المملكة والشرائح الاجتماعية المختلفة.***
٢. ***محور التمكين الاقتصادي للفقراء، ويتضمن السياسات الخاصة بتمليك الفقراء أدوات الإنتاج، ورفع قدراتهم الإنتاجية وتحسين فرص العمل.***
٣. ***محور الخدمات العامة، وتندرج فيه السياسات الخاصة بتحسين خدمات الصحة والتعليم والخدمات البلدية.***
٤. ***محور شبكة الحماية الاجتماعية، ويتضمن السياسات الخاصة بتفعيل الضمان الاجتماعي وتعزيز دور الجمعيات الخيرية والمنظمات التطوعية في معالجة الفقر.***
٥. ***محور ممتلكات الأسرة، ويتضمن السياسات والبرامج الموجهة لمعالجة مشاكل الإسكان، وتوفير السكن الملائم للفئات المحتاجة من المواطنين.***

الإطار (١-٢): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م)؟

✓***متوقع***	***محتمل***	***غير ممكن***	***لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات***

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓***قوي***	***معتدل***	***ضعيف لكنه في تحسن***	***ضعيف***

الإطار (١-٣): أهداف محددة ذات علاقة بالهدف الألفي منتقاة من خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م)

* ***زيادة دخل الفرد السعودي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢.٢٪) سنوياً.***
* ***القضاء على الفقر المدقع خلال مدة الخطة.***
* ***رفع نسبة القيد في المرحلة الابتدائية إلى (١٠٠٪).***
* ***مراجعة آليات التنسيق بين جميع الجهات المعنية بالأسرة من أجل تطويرها ورفع كفاءتها.***
* ***إعداد مسح سنوي لتقويم مدى فاعلية خدمات شبكة الأمن الاجتماعي.***

الإطار (١-٤): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	***التقييم***		
قدرات جمع المعلومات	✓***قوية***	***متوسطة***	***ضعيفة***
جودة معلومات المسح	***قوية***	✓***متوسطة***	***ضعيفة***
قدرات المتابعة الإحصائية	✓***قوية***	***متوسطة***	***ضعيفة***
قدرات التحليل الإحصائي	✓***قوية***	***متوسطة***	***ضعيفة***
القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد	✓***قوية***	***متوسطة***	***ضعيفة***
آليات الرصد والتقويم	***قوية***	✓***متوسطة***	***ضعيفة***

الهدف العام الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الهدف المحدد رقم (٣):

ضمان حصول جميع الأطفال من البنين والبنات على التعليم الابتدائي بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢٢هـ (٢٠٠١)	١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)
* معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي (٪)	٨٤.٥	٨٩.٨	٩٢.٦	٩٣.٣	٩٣.٧	٩٤
* نسبة الطلاب في الصف الأول الابتدائي الذين يصلون إلى الصف الخامس (٪)	٧٤.٥	٨٢	٩١	٩٤	٩٥	٩٥
* معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص في الفئة العمرية (١٥-٢٤) سنة (٪)	٨٥.٩	٨٩.٤	٩٣.٧	٩٥.١	٩٥.٨	٩٥.٨

الوضع الراهن

يعد التعليم الركيزة الرئيسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأهم عوامل استدامتها. وإذا كان تحقيق رفاهية الإنسان في مجتمع متطور هو غاية التنمية، فإن ذلك لا يمكن تحقيقه في غياب الإنسان المتعلم والمواطن المنتج، والفرد الملتزم بالقيم والمثل الإنسانية العليا. وبالتالي فإن توفير الخدمات التعليمية وتمكين المواطنين من الالتحاق بالمؤسسات التعليمية والاستفادة منها بشكل كامل ومستمر ومثمر، يمثل أحد اللّبنات الأساسية على طريق التنمية من جهة، والعنصر الأكيد في التخلص من الفقر من جهة أخرى. حيث يمكّن التعليم من توسيع الخيارات والمهارات في بناء المواطن المنتج.

وانطلاقاً من هذا المفهوم، أولت المملكة اهتماماً خاصاً بقطاع التعليم وعملت على توفيره للجميع، ويجسد ذلك ارتفاع حجم الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت (٦.٨٪) في ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)، ويقدر بنحو (١٠٪) في عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)[١]

[١] تمثل هذه النسبة المعتمد في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وقد كان من ثمار هذا الاهتمام أن وصل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (١٥ سنة وما فوق) إلى (٨٢.٩٪)، ولدى فئة الشباب (١٥-٢٤ سنة) إلى (٩٥.٨٪) عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م). وقد طال هذا التطور كلا الجنسين من ذكور وإناث، حيث بلغ معدل الملمات بالقراءة والكتابة إلى الذكور الملمين من فئة الشباب (١٠٠:٩٨) في ذات العام.

وتمثل مرحلة التعليم الابتدائي أكثر مراحل التعليم أهمية نظراً لدورها التأسيسي الذي يحدد إلى حد كبير مسار الطالب والطالبة في مراحل التعليم اللاحقة. وقد بلغ عدد الطلبة المقيدين في المرحلة الابتدائية نحو (٢.٤٢) مليون عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، موزعين على (١٣١٦٣) مدرسة في جميع أرجاء المملكة. كما بلغ عدد المستجدين في المرحلة الابتدائية لذات العام نحو (٣٩٧.٤) ألف طالب وطالبة. وقد بلغ معدل النمو المتوسط في عدد الطلبة المقيدين والمستجدين (١.١٪) و(٠.٣٪) سنوياً على التوالي خلال المدة ١٤٢١-١٤٢٦هـ (٢٠٠٠-٢٠٠٥م). ويجدر الإشارة إلى أن القطاع الحكومي لا يزال الموفر الرئيس لخدمات التعليم، حيث بلغت حصته من إجمالي الطلاب الملتحقين في التعليم الابتدائي (٩٣٪)، و(٩٢.٨٪) من إجمالي الطلاب الملتحقين في التعليم العام بجميع مراحله وذلك عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).

وقد وصلت نسبة الطلاب في الصف الأول الابتدائي الذين يصلون إلى الصف الخامس إلى (٩٥٪) عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، محققة تقدماً ملحوظاً خلال السنوات العشر الماضية. كما أن معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي بلغ نحو (٩٤٪) في ذات العام، مبيناً حجم الإنجاز الكبير والقدرة على تحقيق كامل الهدف المعتمد في ضمان حصول الأطفال من البنين والبنات على التعليم الابتدائي قبل عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م) بكثير.

وفي إطار ضمان تحقيق الالتحاق الشامل في المرحلة الابتدائية وزيادة معدلات الالتحاق في جميع مراحل التعليم الأخرى، تم اتخاذ العديد من الإجراءات واعتماد السياسات المناسبة ليس فقط لضمان تحقيق التعليم للجميع (أي الوصول إلى نسب التحاق عالية)، بل كذلك الارتفاع بالمضمون النوعي للتعليم للجميع في المملكة وترسيخه، ومن بينها التالي:

* تطبيق القرار المتخذ عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) بإلزامية التعليم الابتدائي تطبيقاً شاملاً وكاملاً.
* توفير مدارس رياض الأطفال في جميع المناطق والمحافظات والمراكز، وتكثيف برامج التوعية والإرشاد الأسري بأهمية الانخراط في هذه المرحلة، بناء على الأمر السامي رقم (٧/ب/٥٣٨٨) وتاريخ ١٤٢٣/٣/٣هـ (٢٠٠٢م).
* تفعيل أطر مشاركة أولياء أمور الطلاب في متابعة نشاط أبنائهم وأداء الإدارة المدرسية وهيئة التدريس.
* التحديد المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير وسائل التعليم والتأهيل الملائمة لهم.
* التعرف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بعض الفئات من ذوي الدخل المنخفض والتي قد تحول دون التحاق أبنائهم بمراحل التعليم، والعمل على معالجتها. مع العلم أن التعليم في المملكة يتم توفيره مجاناً في جميع مراحله.
* تكثيف برامج التوعية والإرشاد داخل مناهج التعليم وفي المجتمع حول أهمية التحصيل العلمي.

وتهدف المملكة من وراء هذه الإجراءات وغيرها إلى رفع معدل الالتحاق في المرحلة الابتدائية للبنين والبنات إلى (١٠٠٪) خلال مدة خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م).

التحديات أمام تحقيق الهدف

يتطلب التطبيق الكامل لقرار إلزامية التعليم للمرحلة الابتدائية أن تواكب الزيادة في عدد الطلبة المستجدين في هذه المرحلة معدلات نمو السكان لهذه الفئة العمرية. الأمر الذي يتطلب تعزيزاً كبيراً للإمكانات والقدرات من مدارس، وفصول وهيئات تدريس مؤهلة وغيرها من المدخلات لعملية التعليم. وهذا يتطلب دوراً أوسع وأشمل للقطاع الأهلي في توفير خدمات التعليم

في مختلف مراحله. كما أنه يتطلب تضافر جهود العديد من الجهات الحكومية والأهلية، وتناسقها في إطار متكامل وفعّال.

من جانب آخر، ونظراً للإسهام الحيوي للتعليم ما قبل الابتدائي في تربية الأطفال وتعلمهم وتعزيز فرص الالتحاق بالمرحلة الابتدائية وتخفيض معدلات التسرب منها، فإن توفير متطلبات تعميم مرحلة رياض الأطفال في جميع أنحاء المملكة، خاصة بعد اعتمادها مرحلة مستقلة بمبانيها وفصولها، يمثل تحدياً مهماً، حيث يتوقع تضاعف أعداد الملتحقين في هذه المرحلة خلال خطة التنمية الثامنة.

البيئة المساندة لتحقيق الهدف

اتخذت المملكة عدة إجراءات في السنوات الأخيرة، تهدف إلى تطوير أجهزة التعليم العام ورفع كفاءتها مما سيدعم فرص رفع معدلات الالتحاق في جميع مراحل التعليم بشكل عام، ومرحلة التعليم الابتدائي بشكل خاص نحو أهدافها المحددة. ومن بين أبرز تلك الإجراءات والخطوات المتخذة، علاوة على قرار تطبيق إلزامية التعليم المتخذ عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)، وقرار اعتماد مرحلة رياض الأطفال كمرحلة تعليمية مستقلة المتخذ عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢م)، هو توحيد مهمات الإشراف على التعليم العام في وزارة التربية والتعليم بدءاً من عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م)، حيث كانت تتولى الإشراف على التعليم العام عدة جهات حكومية وشبه حكومية. كما تم دمج الرئاسة العامة لتعليم البنات في وزارة التربية والتعليم عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢م). وتسهم هذه الخطوات في تعزيز قدرة الدولة على تطبيق استراتيجية وسياسة التعليم بشكل أكفأ من ذي قبل.

كما ستسهم القناعة المتنامية بأهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به القطاع الأهلي في تقديم خدمات التعليم بجميع مراحله في تحقيق الهدف ليس في تقديم خدمات التعليم فحسب، بل أيضاً في تقويم التعليم العام وتطويره والمشاركة في رسم السياسات والبرامج.

الشكل (٢-١)
معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي

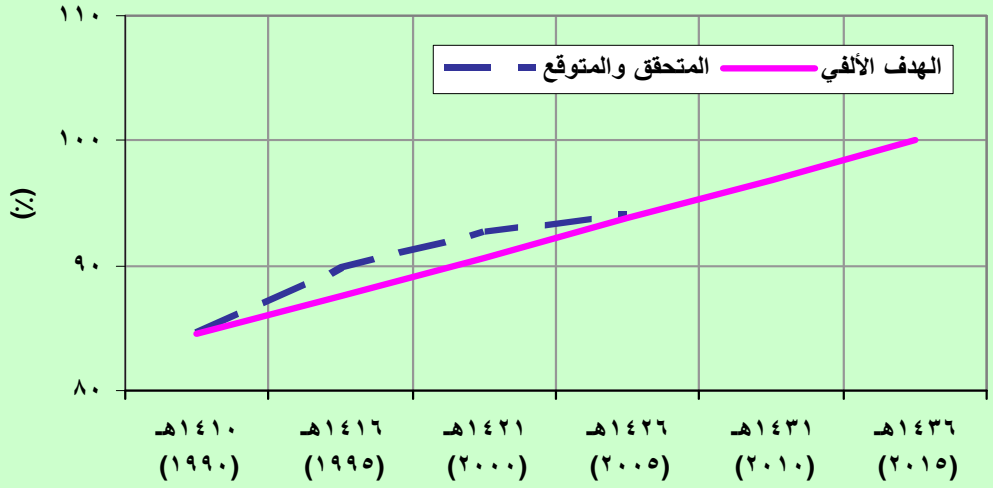

الشكل (٢-٢)
نسبة الطلاب في الصف الأول الابتدائي
الذين يصلون إلى الصف الخامس

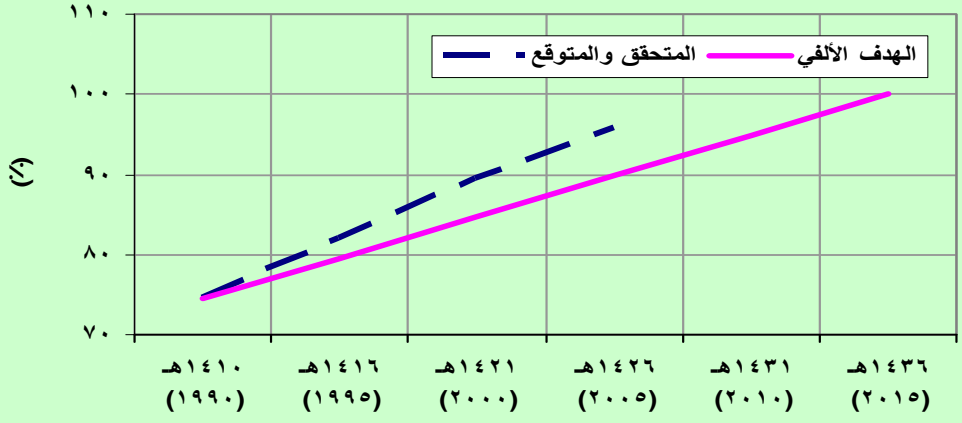

الشكل (٢-٣)
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة

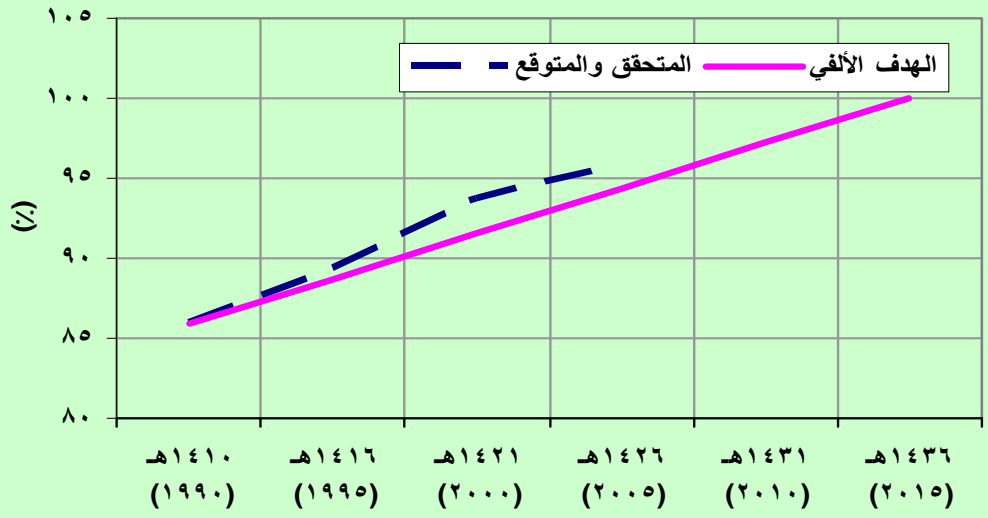

الإطار (٢-١): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م)؟

✓ ***متوقع***	***محتمل***	***غير ممكن***	***لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات***

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓ ***قوي***	***معتدل***	***ضعيف لكنه في تحسن***	***ضعيف***

الإطار (٢-٢): أهداف محددة ذات علاقة بالهدف الألفي منتقاة من خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م).

* ***تحقيق معدل التحاق قدره (١٠٠٪) في مرحلة التعليم الابتدائي.***
* ***وضع نظام متكامل للحوافز لتشجيع إسهام القطاع الخاص في التعليم العام.***
* ***دراسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعليم العام.***
* ***تخفيض معدلات التسرب إلى نسبة (١٪) لجميع مراحل التعليم العام.***
* ***تشكيل هيئة وطنية لدعم وإسناد الأسرة.***
* ***إعداد خطة إعلامية للتوجيه والإرشاد الاجتماعي والبدء في تنفيذها.***

الإطار (٢-٣): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	التقييم		
قدرات جمع المعلومات	✓*قوية*	*متوسطة*	*ضعيفة*
جودة معلومات المسح	✓*قوية*	*متوسطة*	*ضعيفة*
قدرات المتابعة الإحصائية	✓*قوية*	*متوسطة*	*ضعيفة*
قدرات التحليل الإحصائي	✓*قوية*	*متوسطة*	*ضعيفة*
القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد	✓*قوية*	*متوسطة*	*ضعيفة*
آليات الرصد والتقويم	✓*قوية*	*متوسطة*	*ضعيفة*

الهدف العام الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الهدف المحدد رقم (٤):

القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) إن أمكن وفي المراحل التعليمية كلها بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢٢هـ (٢٠٠١)	١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)	١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)
* نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي	٨٥.١	٨٩.٤	٩٤.٦	٩٥.٤	٩٦.٣	٩٧.١	٩٧.١
* نسبة النساء إلى الرجال ممن يلمون بالقراءة والكتابة من أفراد الفئة العمرية من ١٥-٢٤ عاماً	٧٣.٧	٨٣.٨	٩٤.٨	٩٥.٨	٩٦.٧	٩٧.٧	٩٨
* نسبة النساء العاملات بأجر إلى إجمالي العاملين في القطاعات غير الزراعية	١٧.٩	١٦.١	١٤.٢	١٦.٥	١٦.٥	١٦.٥	١٦.٥
* نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية	–	–	–	–	–	–	–

الوضع الراهن

يتضمن تقرير التنمية البشرية ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م) للمملكة العربية السعودية في الفصل الخاص بالمرأة والتنمية البشرية، تفاصيل التطور في أوضاع المرأة سواء في مجالات التعليم أو التشغيل أو الصحة. فعلى الرغم من البداية المتأخرة نسبياً في تعليم البنات موازنة بالبنين، ارتفعت وتائر التحاق البنات بمراحل التعليم المختلفة بشكل متصاعد. وتواصل الاتجاه نفسه حتى

عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) ليبلغ معدل النمو السنوي المتوسط لإجمالي قيد البنات في جميع مراحل التعليم نحو (٧.١٪) للفترة ١٣٩٥-١٤٢٦هـ (١٩٧٥-٢٠٠٥م)، في حين بلغ للبنين (٥٪). وبالتالي أمكن سد الفجوة في مؤشرات القيد للجنسين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م). وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن التطور في معدلات القيد الصافي للبنين والبنات في مراحل التعليم هو التعبير الأنسب في قياس أوضاع الالتحاق في النظام التعليمي ومدى استيعاب الفئة العمرية الموازية في المؤسسات التعليمية، حيث يلاحظ أنه ما بين السنوات ١٤٢٢ و١٤٢٥هـ (٢٠٠١ و٢٠٠٤م) ارتفعت معدلات القيد الصافي للبنين في المرحلة الابتدائية من (٩٣.٦٪) إلى (٩٤.٥٪)، وارتفعت النسبة المماثلة للبنات من (٩١.٥٪) إلى (٩٣.٠٪). أما لمرحلتي التعليم المتوسط والثانوي فقد ارتفعت معدلات القيد الصافي للبنين (وللسنوات ذاتها) من (٦٠.٠٪) إلى (٦٤.٩٪)، وللبنات من (٥٩.٥٪) إلى (٦٥.٠٪). وللمرحلة الجامعية ارتفعت نسبة القيد للبنين من (١٧.٥٪) إلى (١٨.١٪)، وللبنات من (٢٨.٠٪) إلى (٣٣.٢٪). وتشير هذه النسب إلى النتائج الإيجابية لسياسات المملكة في مجال تحقيق المساواة بين البنين والبنات في النظام التعليمي من جهة، وإلى التطور الحاصل أصلاً في استيعاب المؤسسات التعليمية للفئات العمرية الموازية للمراحل التعليمية للبنين والبنات من جهة أخرى. إن تضييق الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالمراحل التعليمية في المجتمع الحديث، قد مكن الإناث من الحصول على التعليم والمهارات المطلوبة وتهيئتهن للمشاركة في سوق العمل بشكل منصف وعادل.

والإنجاز المحرز في تمكين المرأة من الاستفادة من الفرص التعليمية المتاحة كان له ما يوازيه في التقدم بتمكين المرأة صحياً، حيث تحقق على مدى الحقبة الماضية تحسن كبير في الصحة العامة. فقد تم خفض معدلات الإصابة بالأمراض والقضاء على بعضها. ونتيجة للنمو والتحسن في الخدمات الصحية، ارتفع متوسط العمر المتوقع للإناث عند الميلاد ليبلغ (٧٥.٤) عاماً، مقابل نحو (٧٣.١) عاماً للذكور عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م).

أما الوضع التشغيلي للمرأة السعودية ومشاركتها في سوق العمل، فإن دخولها إلى سوق العمل كان يتسم بالبطء في مراحل التنمية الأولى حيث لم تتجاوز نسبة إسهاماتها في سوق العمل (٥.٤٪) حتى نهاية عام ١٤١٢هـ (١٩٩٢م). إلا أنه مع استمرار جهود التنمية خاصة في مجال التعليم، بدأت انعكاساتها تظهر على أوضاع المرأة، حيث ارتفعت هذه النسبة إلى (١٠.٣٪) عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)، ويتوقع أن ترتفع النسبة إلى (١٤.٢٪) عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م). وإذا كانت النسب أعلاه تعكس محدودية مشاركة المرأة في قوة العمل، إلا أن هذا الانخفاض جزء من سمة المجتمعات العربية، حيث المشاركة لا تزال منخفضة موازنة مع باقي المناطق الجغرافية في العالم. مما يتطلب تكثيف الجهود لاستحداث فرص عمل للمرأة في المنطقة العربية. ومن الملاحظ أن فرص العمل للنساء تتركز غالباً في قطاع التعليم.

وتتأثر مشاركة المرأة في قوة العمل بمستوى التحصيل العلمي حيث أن أغلب المتعلمات المشتغلات هن من حملة الشهادات الثانوية فما فوق. كما أن معظمهن من الفئات الفتية (٢٥-٣٤ عاماً)، مما يؤشر إلى حداثة دخول المرأة إلى سوق العمل.

من ناحية أخرى، لا يبدو أن الزواج معوق أساسي يمنع انخراط المرأة السعودية في سوق العمل، حيث توضح البيانات لعام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) أن (٧٨٪) من مجموع المشتغلات في الفئة العمرية (١٥ سنة فأكثر) هن متزوجات، في حين تبلغ هذه النسبة للذكور نحو (٨٢٪).

على صعيد آخر، تقوم المرأة السعودية بدور متصاعد الأهمية في مجال الاستثمار وإدارة الأعمال في مختلف الأنشطة الاقتصادية. وتشير البيانات إلى أن عدد السجلات التجارية المملوكة للنساء تزيد عن (٣٠.٧) ألف سجل تجاري حتى ١٤٢٧/٣/١٨هـ (٢٠٠٦/٤/١٦م). وتمثل هذه السجلات لمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم. وتشكل أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، وخدمات المال والأعمال والتشييد والبناء، ما يقارب (٩٧.٢٪) من السجلات التجارية النسائية، والباقي في مجالات الصناعة والمناجم والبترول، وتوليد الكهرباء واستخراج المياه، وكذلك الزراعة وخدمات متنوعة.

الشكل (٣-١)
التوزيع النسبي للمشتغلين السعوديين
حسب المستوى التعليمي ونوع الجنس *
تعداد ١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤م)

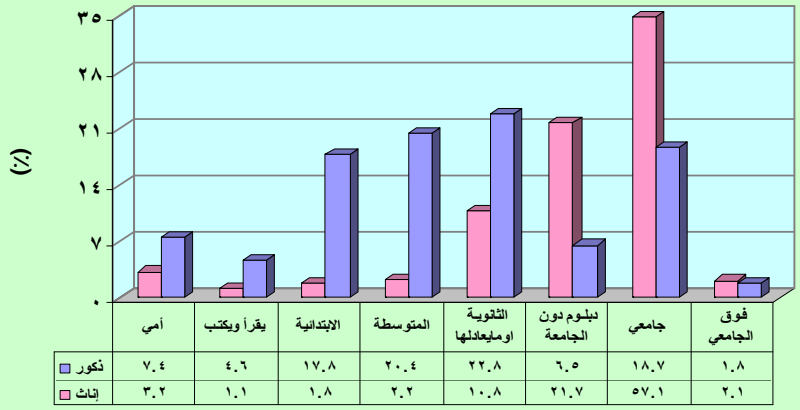

* *نسبة الذكور من إجمالي الذكور، ونسبة الإناث من إجمالي الإناث.*

الجدول (٣-١)
التوزيع النسبي للمشتغلين السعوديين حسب المستوى التعليمي ونوع الجنس *
تعداد ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)

(٪)

المستوى التعليمي	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أمي	٢٠٩٧٨٠	٧.٤	١٤٧٢٤	٣.٢	٢٢٤٥٠٤	٦.٨
يقرأ ويكتب	١٣١٨٤٣	٤.٦	٥١٧٠	١.١	١٣٧٠١٣	٤.٢
الابتدائية	٥٠٥٥٠٠	١٧.٨	٨٣٢٧	١.٨	٥١٣٨٢٧	١٥.٦
المتوسطة	٥٧٨٥٦٨	٢٠.٤	٩٩٩٩	٢.٢	٥٨٨٥٦٧	١٧.٨
الثانوية أو ما يعادلها	٦٤٧٧٣٠	٢٢.٨	٤٨٩٥٩	١٠.٨	٦٩٦٦٨٩	٢١.١
دبلوم دون الجامعة	١٨٤٩٩٣	٦.٥	٩٨٦٢٤	٢١.٧	٢٨٣٦١٧	٨.٦
جامعي	٥٣١٩٥٠	١٨.٧	٢٦٠٠٦٧	٥٧.١	٧٩٢٠١٧	٢٤.٠
فوق الجامعي	٥٢٥٣٥	١.٨	٩٤١٠	٢.١	٦١٩٤٥	١.٩
المجموع	٢٨٤٢٨٩٩	١٠٠	٤٥٥٢٨٠	١٠٠	٣٢٩٨١٧٩	١٠٠

* *نسبة الذكور من إجمالي الذكور، ونسبة الإناث من إجمالي الإناث.*

الشكل (٣-٢)
التوزيع النسبي للمشتغلين السعوديين (١٥ سنة فأكثر)
حسب فئات العمر و نوع الجنس *
تعداد ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)

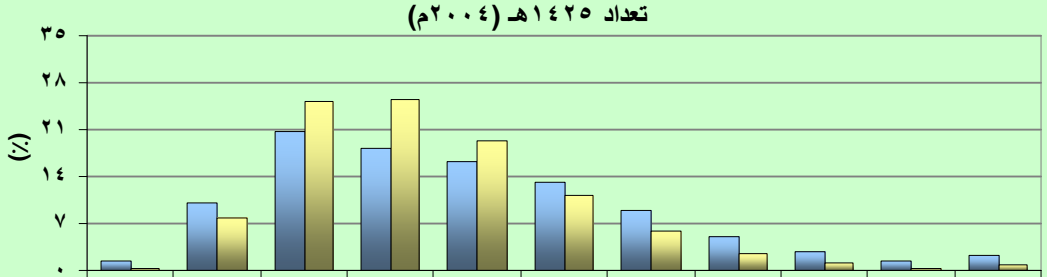

	١٩-١٥	٢٤-٢٠	٢٩-٢٥	٣٤-٣٠	٣٩-٣٥	٤٤-٤٠	٤٩-٤٥	٥٤-٥٠	٥٩-٥٥	٦٤-٦٠	٦٥- فأكثر
ذكور	١.٣	١٠.٠	٢٠.٨	١٨.٣	١٦.١	١٣.٢	٨.٩	٤.٩	٢.٨	١.٣	٢.٢
إناث	٠.٤	٧.٩	٢٥.١	٢٥.٦	١٩.٣	١١.٢	٥.٩	٢.٤	١.٠	٠.٤	٠.٨

* *نسبة الذكور من إجمالي الذكور، ونسبة الإناث من إجمالي الإناث.*

الجدول (٣-٢)
المشتغلون السعوديون (١٥ سنة فأكثر) حسب فئات العمر ونوع الجنس*
تعداد ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)

فئات العمر	ذكور		إناث	
	العدد	٪	العدد	٪
١٩-١٥	٣٧٨٢٤	١.٣	١٨٣٥	٠.٤
٢٤-٢٠	٢٨٤٠٣٣	١٠.٠	٣٥٩١٢	٧.٩
٢٩-٢٥	٥٩٢٥٠٠	٢٠.٨	١١٤٣٥٠	٢٥.١
٣٤-٣٠	٥١٩٥٨٣	١٨.٣	١١٦٥٦٣	٢٥.٦
٣٩-٣٥	٤٥٨٩٤٠	١٦.١	٨٧٧١٠	١٩.٣
٤٤-٤٠	٣٧٥٦٢١	١٣.٢	٥١١٩٤	١١.٢
٤٩-٤٥	٢٥٣٥٧١	٨.٩	٢٦٩٨٦	٥.٩
٥٤-٥٠	١٣٩٨٤٩	٤.٩	١٠٨١٩	٢.٤
٥٩-٥٥	٨٠٢٥١	٢.٨	٤٣٧٩	١.٠
٦٤-٦٠	٣٧٣١٢	١.٣	١٧١٢	٠.٤
٦٥ فأكثر	٦٣٤١٥	٢.٢	٣٨٢٠	٠.٨
المجموع	٢٨٤٢٨٩٩	١٠٠	٤٥٥٢٨٠	١٠٠

* *نسبة الذكور من إجمالي الذكور، ونسبة الإناث من إجمالي الإناث.*

الجدول (٣-٣)
السجلات التجارية النسائية حسب نوع النشاط
حتى ١٤٢٧/٣/١٨هـ (٢٠٠٦/٤/١٦م)

النشاط	عدد	٪
• *الزراعة والصيد والغابات*	٣٦	٠.١
• *الصناعة والمناجم والبترول*	٤٧٩	١.٧
• *توليد الكهرباء واستخراج المياه*	٣٢	٠.١
• *التشييد والبناء "مقاولات"*	٥٦٣٨	١٨.٣
• *تجارة جملة وتجزئة وخدمات تجارية*	١٠٠٣١	٣٢.٧
• *خدمات المال والأعمال*	١٤١٩٥	٤٦.٢
• *خدمات متنوعة(*)*	٢٩١	٠.٩
إجمالي	٣٠٧٠٢	١٠٠.٠

* تشمل النقل والتخزين والتبريد وخدمات اجتماعية وشخصية وأخرى.

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

التوجهات المستقبلية

في إطار ما ورد أعلاه يشكل اهتمام خطة التنمية الثامنة منعطفاً بارزاً في الجهود لتطوير أوضاع المرأة وضمان تمكينها من المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة. لقد اعتمدت الخطة الثامنة إطاراً مرجعياً للتطور أوسع مما سبق يؤكد على منظور تكاملي لتطوير أوضاع المرأة. فقد أكد الأساس الاستراتيجي الثاني للخطة الاهتمام بشؤون المرأة وتطوير قدراتها، وإزالة المعوقات أمام مشاركتها في الأنشطة التنموية، كما تضمنت فصول الخطة الثامنة أهدافاً وسياسات تناولت قضايا تطوير أوضاع المرأة في مجالات متعددة كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والقوى العاملة.

ولم تقتصر توجهات الدولة حيال تطوير مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي على الأهداف الاستراتيجية والسياسات، بل تناولت بشكل مباشر بلورة آليات تنفيذية لتوسيع هذه المشاركة وتعميقها. وفي إطار زيادة فرص عمل المرأة السعودية وتنويعها، اعتمد مجلس الوزراء عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) مجموعة من التوجهات والإجراءات لتعزيز النشاط الاقتصادي

للنساء التي سيؤدي تنفيذها إلـــى إحداث نقلة نوعية في أنماط مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ونطاقاته. ويمكن إيجازها فيما يلي:

الإطار (٢-٤): خلاصة التوجهات والإجراءات لتعزيز النشاط الاقتصادي للنساء التي اعتمدها مجلـــس الوزراء في ١٤٢٥هـــ (٢٠٠٤م)

أ - *تطوير الخطط والآليات:*

- **تتولى وزارة العمل بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الخدمة المدنيـــة وضـــع خطـــة وطنية متكاملة للقوى العاملة النسائية السعودية تحدد الاحتياجات الفعلية من القوى العاملة النسائية في مختلف التخصصات خلال سنة من تاريخ صدور القرار.**
- **أن يولي صندوق تنمية الموارد البشرية أهمية خاصة لتدريب النساء السعوديات وتوظيفهن ضـــمن خططه وبرامجه.**
- **تقوم وزارة العمل ووزارة التجارة والصناعة ومجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية بدراســـة إمكانية تمديد إجازة الأمومة للمرأة العاملة ليكون ذلك حافزاً وميزة إضافية للمرأة وبما لا يؤثر على الرغبة في توظيفها.**

ب - *تطوير آليات التنسيق:*

- **يتولى مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية تشكيل لجنة نسائية من ذوات الخبـــرة والكفايـــة تتولى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتشجيع منشآت القطاع الأهلي على إيجاد نشاطات ومجـــالات عمل للمرأة السعودية دون أن يؤدي ذلك إلى فتح ثغرة لاستقدام عمالة نسائية وافدة وتهيئة فـــرص إعداد السعوديات وتأهيلهن وتدريبهن للعمل في تلك النشاطات والمجالات، وتـــوفير الـــدعم المـــادي والمعنوي اللازم لقيام هذه اللجنة، على أن تسهم الجهات الحكومية "كل جهة حسب اختصاصها" فـــي تحقيق ذلك.**

ج - *تطوير المشاركة في القطاع الخاص:*

- **على الجهات الحكومية التي تصدر تراخيص لمزاولة النشاطات الاقتصادية، كـــل جهـــة فـــي مجـــال اختصاصها، استقبال طلبات النساء لاستخراج التراخيص اللازمة لمزاولة تلك النشاطات التي تمنحها هذه الجهات وإصدارها وفقاً للأنظمة والضوابط الشرعية.**
- **على الجهات ذات العلاقة تخصيص أراضٍ أو مناطق داخل حدود المدن وتهيئتها لإقامة مشـــروعات صناعية تعمل فيها النساء.**
- **على وزارة العمل بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية ووزارة الشؤون الاجتماعية اتخاذ الإجـــراءات اللازمة لتنفيذ أسلوب العمل عن بُعد كأحد المجالات الجديدة التي يمكن أن تعمل من خلالهـــا المـــرأة وتنفيذ ذلك ومتابعته.**

د - *تطوير المشاركة في الدولة:*

- **على جميع الجهات الحكومية التي تقدم خدمات ذات علاقة بالمرأة إنشاء وحدات وأقســـام نســـائية، بحسب ما تقتضيه حاجة العمل فيها وطبيعته، خلال مدة زمنية لا تزيد عن سنة من تاريخ صدور هذا القرار.**

التحديات أمام تحقيق الهدف

- ***الإناث والأمية:*** بلغت نسبة الأمية بين الإناث من السكان السعوديين (٢٥.٨٪) من إجمالي الإناث (١٥ سنة فأكثر) في عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م). والنسبة المماثلة للذكور كانت (٩.٨٪). وكما سبق بيانه فإن للتعليم أهمية حاسمة في زيادة قدرة المرأة على المشاركة في المجتمع وتحسين نوعية حياتها.

ويتوقع في هذا المجال، أن يسهم تطبيق إلزامية التعليم الابتدائي في المعالجة الجذرية لهذه القضية، علاوة على البرامج القائمة التي تستهدف معالجة الأمية عند الكبار أو الذين هم خارج السن التربوي، والتي تديرها كل من الدولة والقطاع الخاص.

- ***الإناث ومسار التعليم:*** يشكل التعليم الثانوي بدايات التوجهات التخصصية حيث يتوزع الطلبة على عدد من المسارات التي تحدد التوجهات اللاحقة في التعليم العالي. إن الالتحاق بالفرع الأدبي لا يتيح للطلبة الالتحاق بالكليات العلمية والتطبيقية، حيث لا يكون أمامهم سوى الالتحاق بالكليات الإنسانية والتربوية والتي يبدو أن سوق العمل قد تشبع من خريجيها. يقدر مجموع مخرجات الإناث من الفرع الأدبي بنسبة (٦٢.٣٪) من مجموع مخرجات الإناث في التعليم الثانوي عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م).

وعلى صعيد التعليم العالي، يبين نمط مشاركة الإناث وللعام نفسه استمرار ذات التوجهات القائمة في التعليم الثانوي قدر ارتباطها بالمسارات النظرية أو التطبيقية، حيث شكلت خريجات "التربية والتعليم" و"العلوم الإنسانية" (٨٨٪) من مجموع الخريجات. ويؤشر هذا الوضع ضعف المواءمة بين احتياجات سوق العمل والاقتصاد الحديث من جهة، وتوجهات طالبات التعليم العالي التخصصية من جهة أخرى.

البيئة المساندة لتحقيق الهدف

يحظى موضوع تطوير أوضاع المرأة وتمكينها بدعم كامل من القيادة السياسية في المملكة، حيث ينعكس في تركيز برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على هذا البعد التنموي

وإعطائه الأولوية. كما أن المعالجة الشاملة الجاري تنفيذها لهذا الموضوع، بجميع أبعاده، سواء كانت تعليمية أو صحية أو تشغيلية أو أسرية، يعزز كثيراً نجاح السياسات والآليات المعتمدة لتحقيق هذا الهدف.

وتوفر التوجهات والإجراءات لتعزيز النشاط الاقتصادي للنساء التي تضمنها قرار مجلس الوزراء الصادر عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)، والتي تم استعراضها أعلاه، عوامل مساندة فعالة لمسيرة تطوير دور المرأة السعودية وتعزيز قدراتها وإسهاماتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الشكل (٣-٣)
البنات لكل ١٠٠ من البنين في جميع مراحل التعليم

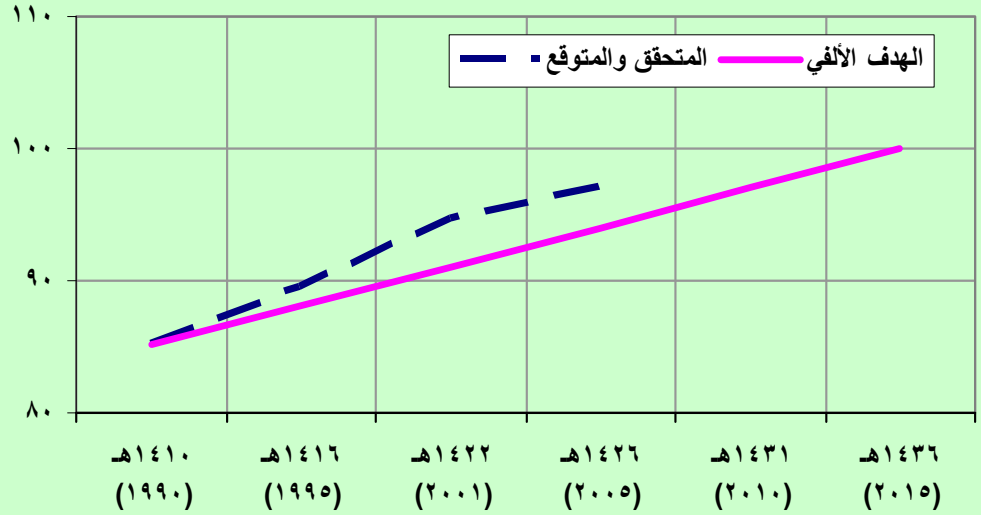

الشكل (٣-٤)
البنات لكل ١٠٠ من البنين ممن يلمون بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة

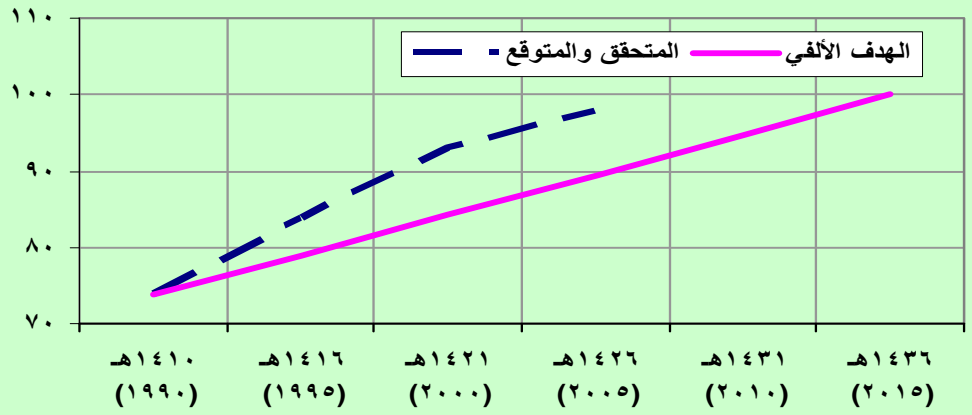

الإطار (٣-١): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م)؟

✓متوقع ***محتمل*** ***غير ممكن*** ***لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات***

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

قوي ***✓معتدل*** ***ضعيف لكنه في تحسن*** ***ضعيف***

الإطار (٣-٢): سياسات وأهداف محددة ذات علاقة بالهدف الألفي منتقاة من خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م).

* ***تحقيق معدل التحاق قدره (١٠٠٪) في مرحلة التعليم الابتدائي.***
* ***زيادة معدل مشاركة المرأة السعودية في قوة العمل الوطنية من (١٠.٣٪) إلى (١٤.٢٪) بنهاية الخطة.***
* ***رفع معدل مشاركة الإناث من خريجات المرحلة الثالثة (فوق الثانوي) من (٨٢.٨٪) في بداية الخطة إلى (٨٨.٨٪) بنهايتها.***
* ***إجراء دراسات للأنظمة والتعليمات النافذة وبيان ما يحتاج منها إلى تعديلات لضمان مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي.***
* ***اعتماد تدابير محددة للتصدي لبطالة الإناث.***
* ***دعم الدور التنموي للمرأة في المجتمع وتضمين المناهج التربوية بما يدعم هذا الدور.***

الإطار (٣-٣): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	التقييم		
* قدرات جمع المعلومات	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* جودة معلومات المسح	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* قدرات المتابعة الإحصائية	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* قدرات التحليل الإحصائي	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* آليات الرصد والتقويم	✓قوية	متوسطة	ضعيفة

الهدف العام الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال

الهدف المحدد رقم (٥):

تخفيـــض وفيات الأطفال دون الخامسة إلى الثلث بين عامي (١٤١٠ و١٤٣٦هـ) (١٩٩٠ و٢٠١٥م).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)
* معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر (في الألف)	٤٤.٠	٣٤.٠	٢٢.٦	٢١.١	٢٠.٣	١٢ *
* معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود حي)	٣٤.٠	٢٧.٠	٢٠.٢	١٨.٩	١٨.٥	١٠ *
* نسبة الأطفال المحصنين ضد الحصبة خلال السنة الأولى من العمر (٪)	٨٨.٢	٩٤.٤	٩٢.١	٩٦.٧	٩٦.٥	٩٨.٠ *

* متوقع

الوضع الراهن

شهدت الخدمات الصحية في المملكة تقدماً مرموقاً في جميع جوانبها خلال العقدين الماضيين، يعكسه تطور جميع مؤشرات الحالة الصحية ومن بينها مؤشرات رعاية الطفولة. فقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بمقدار (٥٤٪) عن مستواه عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠م) إلى (٢٠.٣) حالة بالألف عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، وانخفض معدل وفيات الأطفال الرضع بمقدار (٤٦٪) إلى (١٨.٥) حالة بالألف. وارتفعت نسبة الأطفال المحصنين ضد الحصبة والحصبة الألمانية والنكاف خلال السنة الأولى من العمر من (٨٨.٢٪) عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠م) إلى (٩٦.٥٪) عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م). كما وصلت نسبة تحصين الأطفال عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) ضد الدفتيريا والسعال الديكي والتيتانوس إلى (٩٦.٤٪)، ونسبة تحصين الأمهات ضد التيتانوس إلى (٩٥٪)، ونسبة تحصين الأطفال ضد الشلل والدرن والالتهاب الكبدي "ب"، إلى (٩٦.٤٪) و(٩٥.٥٪) و(٩٦.٥٪) على التوالي، على حين بلغت نسبة التحصين في

ذات العام ضد الحصبة والحصبة الألمانية والنكاف (٩٦.٥٪).

ونتيجة لذلك انخفضت معدلات الإصابة لكل مئة ألف من السكان عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) إلى الصفر بالنسبة لشلل الأطفال، وإلى (١٠.٣) بالنسبة للدرن، و(١.١٦) للحصبة، و(٠.٥) للنكاف. تبين هذه المعدلات ليس فقط التطور الذي حققته المملكة في مجال تخفيض وفيات الأطفال، بل توضح كذلك أن المملكة تسير بخطى واثقة وأكيدة نحو تحقيق الهدف المحدد أعلاه قبل حلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).

- ***الخدمات الصحية:*** يتم توفير الخدمات الصحية في المملكة من خلال شبكة واسعة من المرافق والتجهيزات تشمل (٣٦٤) مستشفى تضم (٥١١٣٠) سريراً عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م). وبلغ عدد الأطباء (٤٠٢٦٥) طبيباً، وعدد هيئة التمريض (٧٨٥٨٧) فرداً في ذات العام. كما بلغ عدد المراكز الصحية الحكومية التابعة لوزارة الصحة التي توفر خدمات الرعاية الصحية الأولية (١٨٤٨) مركزاً، بالإضافة إلى (١٠٤١) مستوصفاً، و(١١٧٢) عيادة طبية يديرها القطاع الخاص. وتمثل هذه الخدمات نسبة إلى سكان المملكة (٢.٢٧) سريراً، و(١.٧٩) طبيباً و(٣.٤٩) ممرضاً لكل ألف نسمة عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م).

- ***الوضع التنظيمي والمؤسسي للخدمات الصحية:*** تعد وزارة الصحة الجهة الرئيسة التي تتولى مسؤولية توفير الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية للسكان حيث بلغت حصتها في إجمالي عدد أسرة المستشفيات (٥٨.٧٪)، وإجمالي عدد الأطباء (٤٦.٢٪) عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م). كما تسهم الجامعات من خلال كلياتها ومستشفياتها الطبية بالإضافة إلى جمعية الهلال الأحمر السعودي، والخدمات الطبية بالأجهزة العسكرية والأمنية وغيرها من الأجهزة الحكومية في توفير الخدمات الصحية، حيث بلغت حصة الأجهزة الحكومية الأخرى في ذات العام (فيما عدا وزارة الصحة) في إجمالي عدد أسرة المستشفيات (١٩.٥٪)، وإجمالي عدد الأطباء (٢٢٪). أما القطاع الخاص فقد بلغت حصته في ذات العام في إجمالي عدد الأسرة وعدد الأطباء (٢١.٨٪) و(٣١.٨٪) على التوالي.

وقد اتخذت المملكة خلال السنوات القليلة الماضية خطوات مهمة تهدف إلى تطوير الخدمات الصحية، من بينها اعتماد النظام الصحي عام ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢م) والمباشرة بتنفيذه، والذي يهدف إلى ضمان توفير الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة لجميع السكان. وقد تم في إطاره تشكيل مجلس الخدمات الصحية، ومجلس الضمان الصحي التعاوني حيث سيكون هذا الأخير مسؤولاً عن تطبيق نظام الضمان الصحي على جميع المقيمين الأجانب في مراحله الأولى، وعلى جميع السكان في مرحلة لاحقة.

وفي تطور آخر ذا صلة بالرعاية الصحية والغذائية، تم في عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م) إنشاء الهيئة العامة للغذاء والدواء، تكون مسؤولة عن تحقيق سلامة الغذاء والدواء والمستحضرات الحيوية والكيميائية وغيرها. بالإضافة إلى وضع سياسة واضحة للغذاء والدواء.

الشكل (٤-١)
التحصين ضد أمراض مختارة للأطفال الأقل من سنة

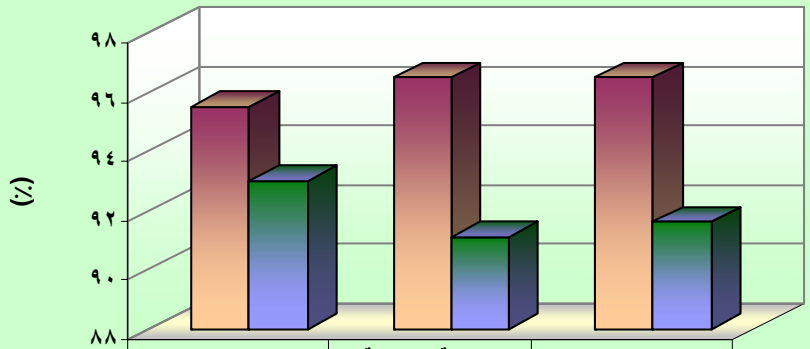

	الدرن	الحصبة والحصبة الألمانية والنكاف	الالتهاب الكبدي (ب)
١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	٩٣.٠	٩١.١	٩١.٦
١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	٩٥.٥	٩٦.٥	٩٦.٥

الشكل (٤-٢)
الانخفاض بمعدلات الإصابة لبعض الأمراض السارية

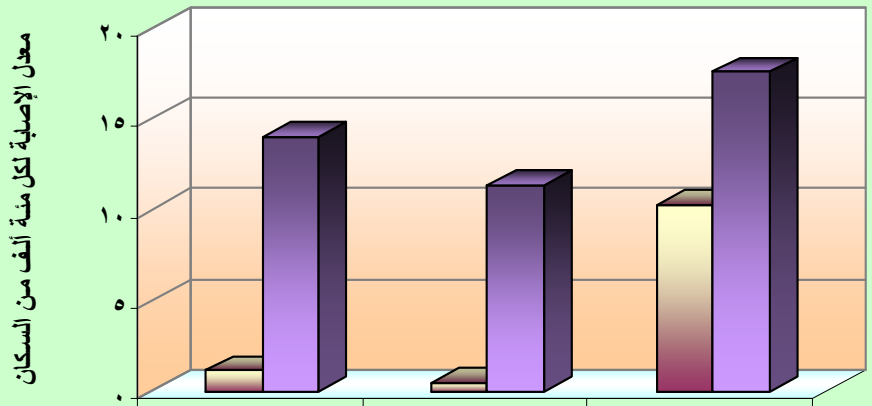

	الحصبة	النكاف	الدرن
١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	١٤.٠٣	١١.٤١	١٧.٦٣
١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١.١٦	٠.٥٠	١٠.٣٠

التوجهات المستقبلية

يزداد الطلب على خدمات الرعاية الصحية بشكل مطرد في المملكة، تدفعه عدة عوامل أبرزها النمو السكاني بمعدلات مرتفعة نسبياً، والزيادة في الوعي لدى المجتمع بأهمية العناية الصحية خاصة الوقائية منها. ومن ثم سيتركز الاهتمام خلال الفترة القادمة على التنفيذ الكامل لنظام الضمان الصحي التعاوني.

من جانب آخر، وفي إطار تطوير كفاءة الخدمات الصحية، وتحقيق التغطية الشاملة لها سيتم تطوير الهياكل الإدارية والتنظيمية باتجاه إعطاء الجهات والهيئات المحلية الصلاحيات التي تمكنها من تأدية المهام المنوطة بها بكفاءة أكثر، بعيداً عن المركزية. كما سيتم في هذا الإطار، اعتبار المرافق الصحية الحكومية مراكز تكلفة مستقلة تخضع للتقويم والمحاسبة بناء على معايير أداء مناسبة. ويتوقع مع التقدم في تطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني زيادة دور القطاع الخاص في توفير الخدمات الصحية، وتركيز دور الدولة في ضمان كفاءة الخدمات الصحية وتغطيتها لجميع شرائح المجتمع في جميع مناطق المملكة.

التحديات أمام تحقيق الهدف

إن مساحة المملكة الشاسعة، والتباين في كثافة التجمعات السكانية وانتشارها الواسع، يمثل تحدياً أمام تضييق التباين في مستوى وكفاءة الخدمات الصحية من جهة وضمان التغطية الشاملة من جهة أخرى. وفي هذا الإطار، يستهدف ضمان توفير الخدمات الصحية الأساسية من خلال المراكز الصحية الأولية، خاصة تلك التي في المناطق الريفية، وفي مقدمتها خدمات رعاية الأمومة والطفولة، والتوعية الصحية، والخدمات الوقائية وغيرها. وحيث إن المناطق الريفية لا توفر عوامل جذب للقطاع الخاص كالتي توفرها المناطق الحضرية، فإنها ستبقى معتمدة على الخدمات الصحية الحكومية إلى حد كبير.

الشكل (٤-٣)
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر

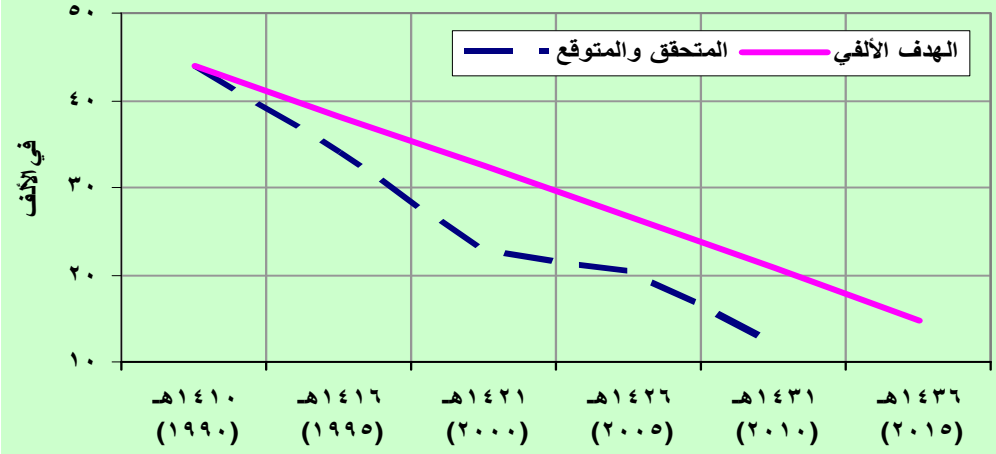

الشكل (٤-٤)
معدل وفيات الأطفال الرضع

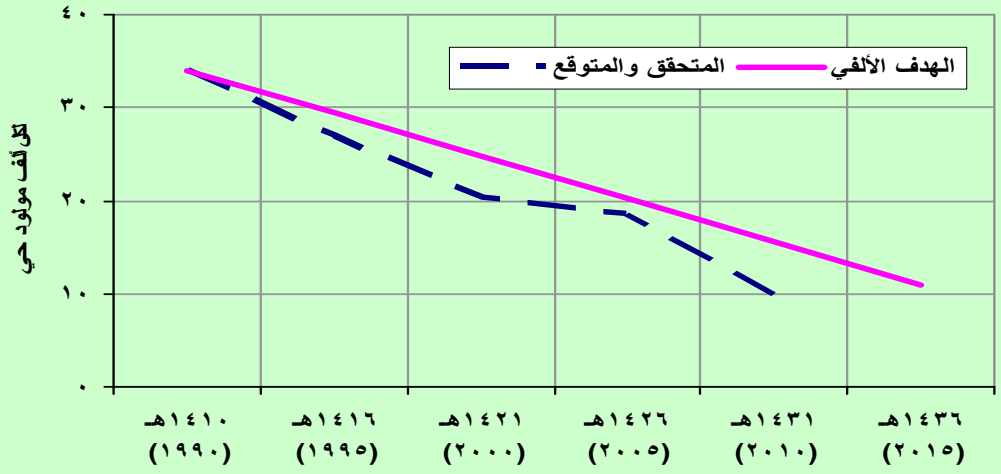

الشكل (٤-٥)
نسبة الأطفال المحصنين ضد الحصبة

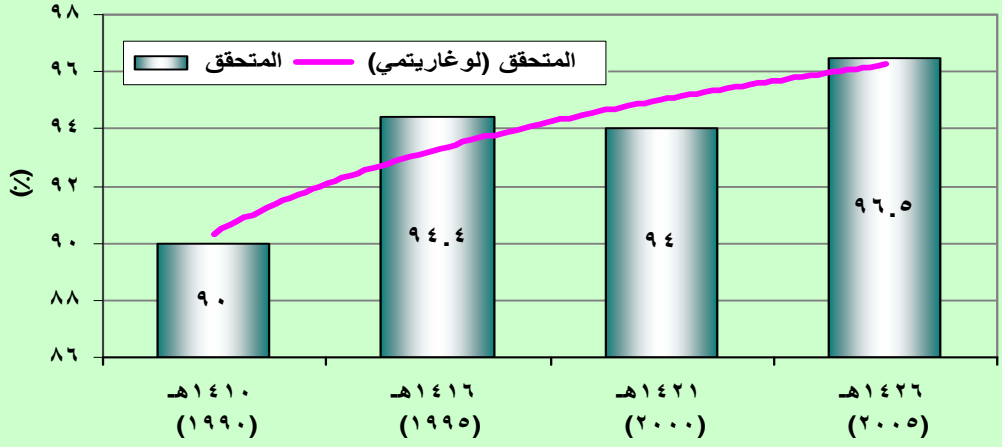

الإطار (٤-١): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م)؟

✓متوقع	محتمل	غير ممكن	لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓قوي	معتدل	ضعيف لكنه في تحسن	ضعيف

الإطار (٤-٢): سياسات وأهداف ذات علاقة بالهدف الألفي منتقاة من خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م)

* *زيادة نسبة تحصين الأطفال ضد الدرن إلى (٩٨٪) وضد الحصبة والحصبة الألمانية والنكاف إلى (٩٨٪)، وضد الالتهاب الكبدي "ب" إلى (٩٨٪)، وذلك بنهاية عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م).*
* *تخفيض معدل الإصابة بالدرن لكل مئة ألف من السكان إلى (٨)، وبالحصبة إلى (١.٢)، وبالالتهاب الكبدي إلى (١٥) بنهاية عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م).*
* *تخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع إلى (١٠) من كل (١٠٠٠) مولود حي وذلك بنهاية عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م).*
* *تشكيل هيئة وطنية لدعم وإسناد الأسرة.*

الإطار (٤-٣): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	التقويم		
* قدرات جمع المعلومات	قوية	✓متوسطة	ضعيفة
* جودة معلومات المسح	قوية	✓متوسطة	ضعيفة
* قدرات المتابعة الإحصائية	قوية	✓متوسطة	ضعيفة
* قدرات التحليل الإحصائي	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* آليات الرصد والتقويم	قوية	✓متوسطة	ضعيفة

الهدف العام الخامس: تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات)

الهدف المحدد رقم (٦):

تخفيض معدل وفيات الأمهات عند الولادة إلى الربع بين عامي ١٤١٠ و١٤٣٦هـ (١٩٩٠ و٢٠١٥م).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)
* معدل الوفيات النفاسية (في كل مئة ألف ولادة حية)	٤٨	٤٨	١٤	١٢
* نسبة الولادات تحت إشراف عمالة صحية ماهرة (٪)	٨٨	٩١.٤	٩١	٩٦

الوضع الراهن

أثمر التطور العددي والنوعي الكبير في الخدمات الصحية خلال السنوات الماضية، والذي تم استعراض بعض جوانبه في الفصل السابق، إلى تحسن جلي في مؤشرات رعاية الأمومة. حيث ارتفعت نسبة الولادات التي تمت تحت إشراف مهنيين صحيين من (٨٨٪) إلى (٩٦٪) خلال المدة من عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠م) إلى عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م). كما انخفض معدل وفيات الأمهات عند الولادة (معدل الوفيات النفاسية) في كل مئة ألف ولادة حية من (٤٨) إلى (١٢) حالة خلال نفس الفترة.

وفي ضوء المؤشرات التي تحققت يكون الهدف المحدد بتخفيض معدل وفيات الأمهات عند الولادة إلى الربع قد تحقق قبل حلول العام المستهدف إتمام تحقيقه فيه، ويرجع ذلك إلى برامج الرعاية الصحية الجاري تنفيذها حالياً والتي تم استعراضها في الفصل السابق من هذا التقرير، حيث إن التقدم المستمر في تخفيض معدل وفيات الأمهات تحققه التغطية الشاملة المستهدفة للخدمات الصحية الأساسية خاصة في المناطق الريفية، وفي مقدمتها خدمات رعاية الأمومة، وخدمات التوعية والتثقيف الصحي، وغيرها من الخدمات الوقائية.

التوجهات المستقبلية

الاستمرار في تعزيز برامج الرعاية الصحية لتوفيرها بكفاءة عالية للأمهات أثناء الحمل وأثناء الولادة وما بعدها، وتحقيق التغطية الصحية الكاملة للحوامل وأن تتم كل الولادات تحت إشراف مهنيين صحيين مع الاستمرار في دعم برامج تحصين الأمهات ضد مرض الكزاز.

التحديات أمام تحقيق الهدف

إن استمرار الزيادة السكانية بمعدلات عالية، وما يترتب عليها من زيادة الطلب على خدمات الرعاية الصحية الأساسية بما فيها رعاية الأمومة والطفولة يجعل الحاجة مستمرة للتوسع في مرافق وبرامج تلك الخدمات لتيسير الحصول عليها من قبل جميع السكان.

الشكل (٥-١)
معدل الوفيات النفاسية

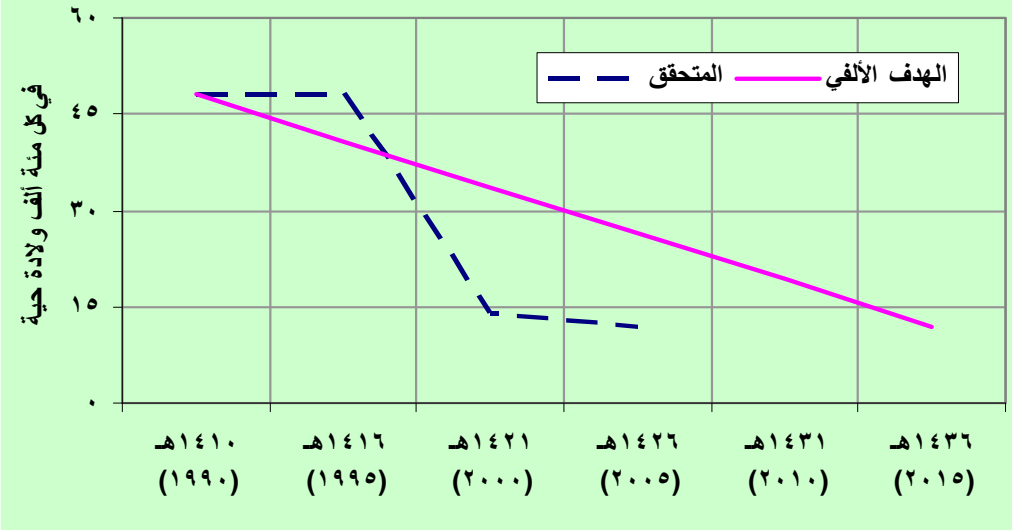

الشكل (٥-٢)
نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف عمالة صحية ماهرة

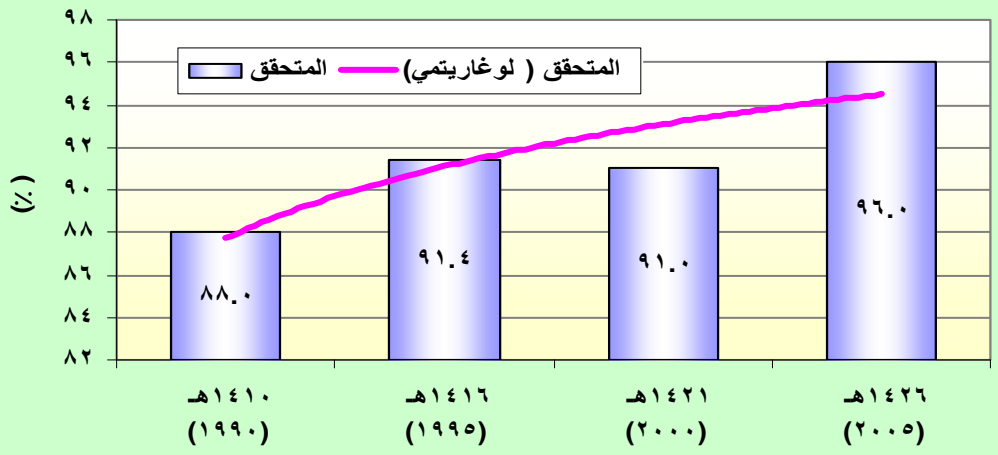

الإطار (٥-١): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول ١٤٣٥هـ (٢٠١٥م)؟

✓***متوقع***	***محتمل***	***غير ممكن***	***لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات***

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓***قوي***	***معتدل***	***ضعيف لكنه في تحسن***	***ضعيف***

الإطار (٥-٢): أهداف محددة ذات علاقة بالهدف الألفي منتقاة من خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م)

* ***زيادة نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف مهنيين صحيين إلى (٩٧٪) عام ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م).***
* ***زيادة نسبة الأمهات الحوامل اللاتي يتم توفير الرعاية الصحية لهن بواسطة مهنيين صحيين إلى (٩٨٪).***
* ***إضافة (١٥٥٠) مركز رعاية صحية أولية منها (٣٠٠) مركز جديد و(١٢٥٠) مركزاً يتم إنشاؤها كإحلال بدل المراكز المستأجرة.***

الإطار (٥-٣): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	التقييم		
* قدرات جمع المعلومات	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* جودة معلومات المسح	قوية	✓متوسطة	ضعيفة
* قدرات المتابعة الإحصائية	قوية	✓متوسطة	ضعيفة
* قدرات التحليل الإحصائي	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* آليات الرصد والتقويم	قوية	✓متوسطة	ضعيفة

الهدف العام السادس: مكافحة فيروس مرض نقص المناعة البشري المكتسب (الإيدز) والملاريا والأمراض الأخرى

الهدف المحدد رقم (٧):

وقف انتشار فيروس مرض نقص المناعة البشري المكتسب بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م) والبدء في تخفيض معدلاته.

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)
* انتشار فيروس نقص المناعة البشري المكتسب بين الحوامل في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
* نسبة استخدام الواقي الذكري لدى مستخدمي وسائل منع الحمل	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
* نسبة حضور التلاميذ الأيتام بين سن (١٠-١٤) للدراسة إلى نسبة حضور التلاميذ غير الميتمين من نفس الفئة العمرية.	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م

الهدف المحدد رقم (٨):

وقف انتشار الملاريا والأمراض الرئيسة الأخرى بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م) والبدء في تخفيض معدلاتها.

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)
* معدلات الإصابة بالملاريا والوفيات الناجمة عنها (في كل مئة ألف من السكان)						
- إصابات	١٢٥	١٠٦	٣٥	٧.٧	٥	٤.٧
- وفيات	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
* نسبة السكان في المناطق المعرضة لأخطار الملاريا الذين يستخدمون إجراءات وتدابير فعالة للوقاية من الملاريا وعلاجها (٪).	٢٤	١٢	٥	٥	٥	٥
* معدلات الإصابة بالدرن الرئوي ومعدلات الوفيات الناتجة عنه (في كل مئة ألف من السكان):						
- إصابات	-	١١.٥	١١.٨٢	٩.٦	١٠.١	١٠.٣
- وفيات	-	-	-	-	-	-
* نسبة حالات الدرن الرئوي التي يتم اكتشافها وعلاجها من خلال نظام (DOTS) (٪)	-	-	-	٧٢.٣	٨٥	١٠٠

الوضع الراهن

■ ***مكافحة فيروس نقص المناعة البشري المكتسب:*** في إطار الاهتمام الذي توليه المملكة لمكافحة مرض نقص المناعة البشري المكتسب فقد تم التمكن من تحجيم انتشاره والسيطرة عليه رغم الأعداد الكبيرة التي تستقبلها المملكة من الوافدين من مختلف البلدان، وقد بلغ إجمالي العدد التراكمي لحالات الإصابة المسجلة حتى نهاية ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) ٢٣١٦ حالة.

وبالرغم من السيطرة الكاملة تقريباً على انتشار هذا الفيروس في المملكة، فإن الدولة اهتمت بتوفير سبل الوقاية منه نظراً لتوافر أعداد كبيرة من العمالة الوافدة التي يتم استقدامها من دول عديدة. ويمثل "البرنامج الوطني لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسب" محور الجهود الوطنية الهادفة إلى مكافحة هذا المرض والوقاية منه. ويشتمل هذا البرنامج على الجوانب التالية:

- أنشطة التوعية والتثقيف الصحي حيال التعريف بالمرض، ووسائل انتشاره وسبل الوقاية منه. وتشتمل على برامج إعلامية متعددة.
- نظام للمراقبة الوقائية يشتمل على مسوحات دورية لبعض الفئات المحتمل تعرضها للفيروس، بالإضافة إلى التأكد من سلامة الدم المنقول، وفحص العمالة الوافدة للتأكد من خلوها من الفيروس قبل منحها ترخيص الإقامة والعمل.
- سجل وطني للحالات التي يتم اكتشافها من أجل متابعتها واتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية حيالها.

ويوجد في المملكة ثلاثة مراكز متخصصة كاملة التجهيز لعلاج المصابين بمرض نقص المناعة المكتسب موزعة في مدينة الرياض ومدينة جدة ومدينة الدمام.

■ ***مكافحة الملاريا:*** انخفض معدل الإصابة بالملاريا انخفاضاً ملحوظاً خلال السنوات الماضية من (١٢٥) حالة في كل مئة ألف من السكان عام ١٤١٠هـ (١٩٩٠م) إلى (٤.٧) حالة عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م). ويتوقع التخلص الكامل من إصابات الملاريا في المملكة بحلول عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠م).

الشكل (٦-١)
معدل الإصابة بالملاريا

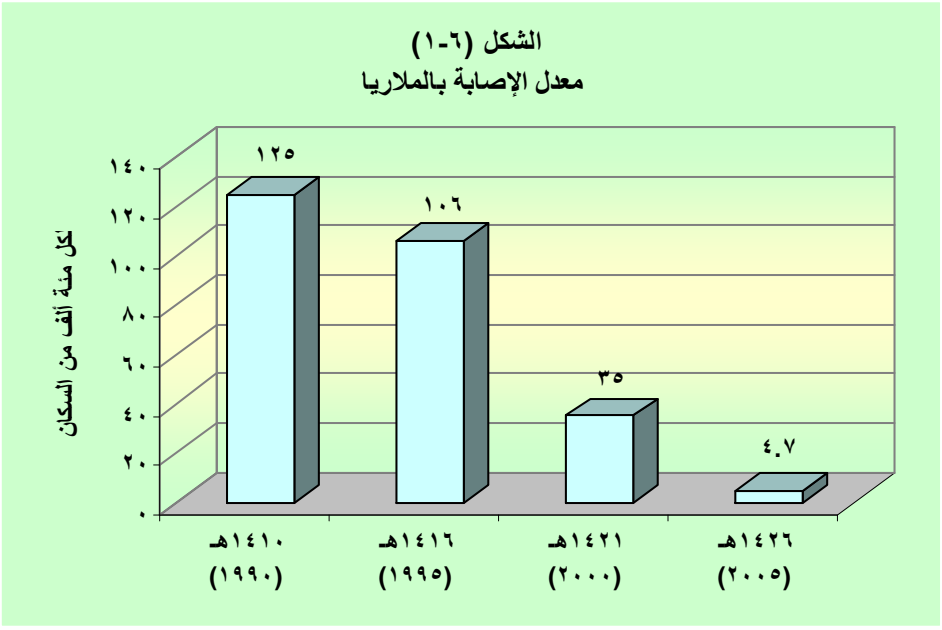

وترتكز استراتيجية المملكة في مكافحة هذا المرض على الدعائم الأساسية التالية:

- سرعة التشخيص والعلاج المبكر للحالات التي تظهر عليها أعراض المرض، مع اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لمنع انتشارها.
- المكافحة الشاملة والمستمرة للبعوض الناقل للمرض من خلال رش المنازل والأحياء والأراضي. هذا بالإضافة إلى تجفيف الأراضي الرطبة والسبخات حيث يكثر توالد البعوض.
- القيام بحملات توعية، تهدف إلى مشاركة المجتمع في إجراءات الوقاية والمكافحة.

- توفير شبكة رصد ومراقبة على قدر كبير من الكفاءة خاصة في المناطق الأكثر تعرضاً لمخاطر الملاريا.

■ ***مكافحة الدرن الرئوي:*** تنفذ المملكة برنامجاً وطنياً لمكافحة مرض الدرن الرئوي يهدف إلى التخلص من هذا المرض، وذلك بإتباع آلية المعالجة قصيرة الأمد تحت الإشراف المباشر (DOTS). وقد تم البدء بتطبيق هذه الآلية عام ١٤١٩هـ (١٩٩٨م) وتم تعميمها على جميع مناطق المملكة ابتداءً من عام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م). ويتمثل الهدف المحدد للبرنامج بالتخلص من المرض بخفض معدل حدوثه إلى (١) لكل مئة ألف نسمة.

وقد حقق برنامج المكافحة نجاحاً ملحوظاً، انعكس على معدل الإصابة الذي انخفض من نحو (١١.٨٢) حالة عام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) إلى نحو (١٠.٣) حالة لكل مئة ألف نسمة عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م). في حين ارتفعت نسبة الحالات التي تم اكتشافها وعلاجها وفق آلية المعالجة قصيرة الأمد تحت الإشراف المباشر إلى (١٠٠٪) في عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).

الشكل (٦-٢)
معدل الإصابة بالدرن الرئوي

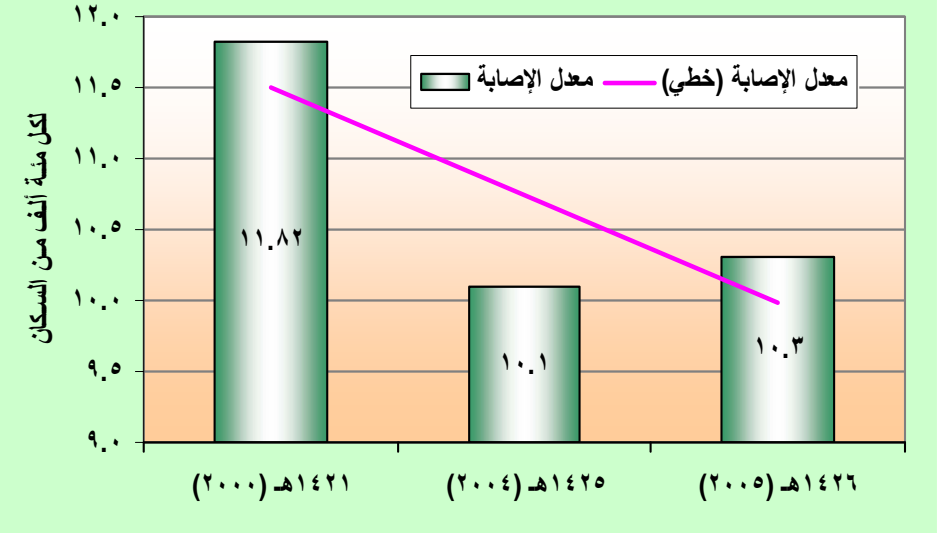

الشكل (٦-٣)
نسبة حالات الدرن الرئوي التي يتم اكتشافها وعلاجها

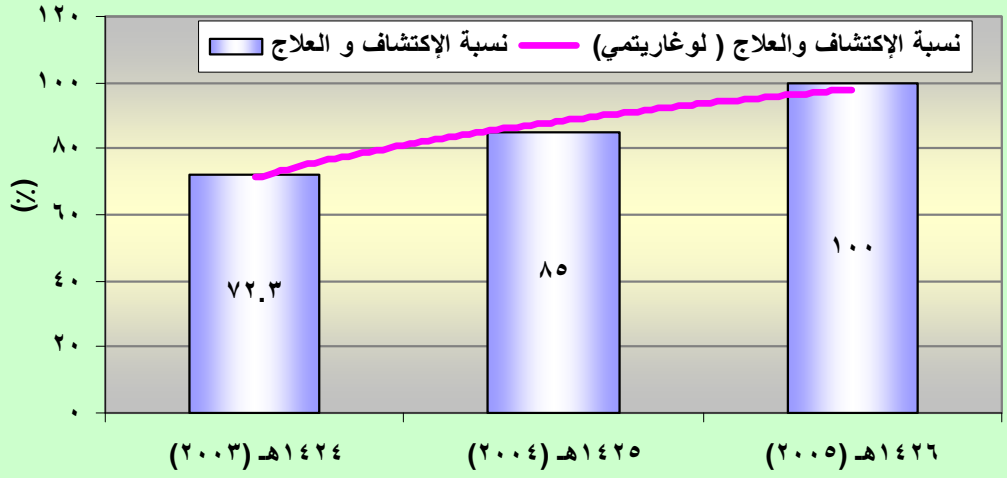

التوجهات المستقبلية

الاستمرار في تعزيز عمليات مكافحة الأمراض السارية في جميع جوانبها، الوقائية والإرشادية والعلاجية. وتستهدف خطة التنمية الثامنة ربط المراكز الصحية الواسعة الانتشار بالمستشفيات العامة، مما سيعزز من القدرات الفنية لتلك المراكز ويسهم في سرعة رصد الحالات المرضية واتخاذ الإجراءات الوقائية بالكفاءة والفعالية المطلوبة.

من جانب آخر يجري حالياً تطوير شبكة شاملة للمعلومات الصحية تربط جميع المرافق والمراكز الصحية، والأجهزة الحكومية والأهلية ذات العلاقة، مما سيحسن قاعدة البيانات الصحية بشكل عام، وقاعدة بيانات الأمراض السارية بشكل خاص.

التحديات أمام تحقيق الهدف

بالإضافة إلى استضافة المملكة لأعداد كبيرة من العمالة الوافدة، فإنها تستقبل سنوياً مـــا يفوق المليون ونصف مليون حاج خلال موسم الحج فضلاً عن نحو من (٣.٥) مليـــون معتمـــر. وعلى الرغم من أن القيم الاجتماعية والدينية، من بين عوامل أخرى سبق التطرق إليها، تحد من مخاطر انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب، فإن احتمال تفشي الأمراض الســـارية الأخـــرى يستدعي جاهزية مستمرة واستعداداً دائماً.

الإطار (٦-١): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م)؟

✓*متوقع*	*محتمل*	*غير ممكن*	*لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات*

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓*قوي*	*معتدل*	*ضعيف لكنه في تحسن*	*ضعيف*

الإطار (٦-٢): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	التقييم		
* *قدرات جمع المعلومات*	✓*قوية*	*متوسطة*	*ضعيفة*
* *جودة معلومات المسح*	✓*قوية*	*متوسطة*	*ضعيفة*
* *قدرات المتابعة الإحصائية*	✓*قوية*	*متوسطة*	*ضعيفة*
* *قدرات التحليل الإحصائي*	✓*قوية*	*متوسطة*	*ضعيفة*
* *القدرة على دمـــج نتـــائج التحليـــل فـــي السياسات وتخطيط الموارد*	✓*قوية*	*متوسطة*	*ضعيفة*
* *آليات الرصد والتقويم*	✓*قوية*	*متوسطة*	*ضعيفة*

الهدف العام السابع: ضمان الاستدامة البيئية

الهدف المحدد رقم (٩):

دمج مبادئ التنمية المستدامة ضمن سياسات الدولة وبرامجها ووضع حد لهدر الموارد البيئية.

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)
* نسبة مساحة الأرض التي تغطيها الغابات (٪)	١.٣٥	١.٣٥	١.٣٥	١.٣٥
* نسبة المساحة المحمية للحفاظ على التنوع الإحيائي قياساً بالمساحة السطحية (٪)	٣.٣	٣.٩	٣.٧	٤.١
* كثافة استخدام الطاقة (دولار تعادل قوة شرائية لكل كيلوغرام نفط مكافئ)	٢.٣	٢.٤	٢.٥	٢.٦ (١)
* انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون للفرد واستهلاك غازات الكلوروفلور كربون المسببة لنفاذ طبقة الأوزون (طن ODP)	–	–	–	–
* نسبة السكان المستخدمين للوقود الصلب	–	–	–	–

(١) بيانات عام ٢٠٠٢م.

الهدف المحدد رقم (١٠):

خفض عدد الأشخاص الذين لا تتوفر لهم سبل الاستفادة المستدامة من مياه الشرب الآمنة إلى النصف بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)
* نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة من خلال شبكات توزيع المياه والسقيا بالناقلات بصورة مستدامة في المناطق الحضرية والقروية (٪)	٩٤.٢	٩٤.٧	٩٥.٤	٩٥.٨
* نسبة السكان الذين تتوفر لهم خدمات شبكات الصرف الصحي وخزانات التحليل المنزلية (٪)	٩٠.٦	٩٣.٦	٩٦.٦	٩٨.٦

الهدف المحدد رقم (١١):

تحقيق تحسن ملحوظ في حياة القاطنين في المناطق العشوائية (الأحياء الفقيرة والمكتظة) بحلول العام ١٤٤١هـ (٢٠٢٠م).

مؤشرات الهدف	١٤١٠هـ (١٩٩٠)	١٤١٦هـ (١٩٩٥)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)
** نسبة الأسر المعيشية الذين يحصلون على حيازة آمنة(١)*	٨٨	٩٠	٩٢	٩٦

(١) وتشير "الحيازة الآمنة" إلى الأسر التي تمتلك منازلها أو هي بصدد شرائها، أو تستأجرها بصورة خاصة أو تقيم في مساكن اجتماعية أو تستأجرها من طرف ثالث.

الوضع الراهن

يعد هدف حماية البيئة وتطوير أنظمتها في إطار التنمية المستدامة، أحد الأهداف الرئيسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية. حيث ركزت خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م)، على المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث، وحماية الحياة الفطرية وإنمائها، والمحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها.

- ***البيئة الطبيعية:*** شهد قطاع البيئة عدداً من التطورات المهمة خلال السنوات القليلة الماضية، كان من أبرزها اعتماد النظام العام للبيئة ولائحته التنفيذية. كما صدرت موافقة المملكة على أجندة القرن الحادي والعشرين، وانضمت المملكة أيضاً إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي بتصديقها على بروتوكول كيوتو في بداية عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م). وقد سبق للمملكة أن انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع الإحيائي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. كما قامت أيضاً بمتابعة تنفيذ اتفاقية "بازل" المتعلقة بنقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، واتفاقية "فيينا" وبروتوكول "مونتريال" ذات العلاقة بحماية طبقة الأوزون.

وفي إطار إعداد الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالبيئة، قامت المملكة بإعداد الاستراتيجية الوطنية للصحة والبيئة، والاستراتيجية الوطنية للبيئة، واستراتيجية وبرامج العمل

الوطني لمكافحة التصحر، والاستراتيجية الوطنية للتنـــوع الإحيـــائي، والاســـتراتيجية الوطنيـــة للغابات، والخطة الوطنية لإدارة المناطق الساحلية. وفي إطار سياسة المحافظة علـــى المـــوارد المائية وترشيد استخدامها، تم إصدار "نظام معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها"، كما يجري حالياً تحديث الدراسات من أجل إكمال إعداد خطة وطنية للمياه.

وعلى الصعيد التنفيذي، تم خلال السنوات الخمس الماضية، ترسيم حدود محميتي حرة الحرة في منطقة الجوف، والخنفة بمنطقة تبوك، وهما من أكبر المحميات مساحة. كما تم الإعلان عن إقامة محمية جديدة في جبل شدا الأعلى بمنطقة الباحة، وبذلك بلغ إجمالي المناطق المحمية (١٦) منطقة محمية تبلغ مساحتها الإجمالية (٨٤) ألف كيلو متر مربع، وتمثل (٤.١٪) من مساحة المملكة.

■ ***استخدام الطاقة:*** تقتصر الطاقـــة المستهلكة في المملكة على النفط الخـــام ومشـــتقاته والغاز الطبيعـــي. ومع استقرار أسعار هذه المنتجات فـــي الســـوق المحلـــي، تتحـــدد معـــدلات الاستهلاك بتطور النمو الاقتصادي. فقد بلغ متوسط النمو في الاستهلاك (٤.٧٪) ســـنوياً خـــلال الفترة ١٤٢٠-١٤٢٥هـــ (١٩٩٩-٢٠٠٤م)، حيث ارتفع إجمالي الطاقة المستهلكة مـــن نحـــو (١٨٧٨) ألف إلى (٢٣٦٧) ألف برميل نفط مكافئ يومياً خلال المدة نفسها. وقد توزعت معدلات النمو السنوي المتوسط على الفئات الرئيسة للطاقة المستهلكة كما يلي: منتجات مكررة (٥.٦٪)، نفط خام للحرق المباشر (-١٠.٤٪)، وغاز طبيعي (٧.٥٪).

وبالرغم من الـــدور الرئيس في الاقتصاد الوطني للصناعات الأساسية التي تتسم بكثافـــة استخدامها للطاقة، فإن تطور مؤشر كثافة الطاقة المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى إجمالي الطاقة الأولية المستهلكة، يشير إلى ارتفاع نسبي ضئيل لهذه الكثافة.

وتؤشر البيانات المتعلقة بمستوى التلوث لغاز ثاني أكسيد الكربون أن معظم مدن المملكة ومناطقها لا تزال ضمن الحدود المسموح بها، أي أقل من (٠.٠٠٧) جزء من المليون. ويُعد مستوى تركيز مادة الكبريت في المنتجات البترولية ومن بينها وقود المراجل، المصدر الرئيس لانبعاث هذا الغاز. وقد أولت خطة التنمية الثامنة اهتماماً بهذا الموضوع.

الجدول (٧-١)

الاستهلاك المحلي للطاقة الأولية

(ألف برميل نفط مكافئ يومياً)

البيان	الاستهلاك						معدل النمو السنوي المتوسط (٪) (١٩٩٩-٢٠٠٤)	حصته في الإجمالي (٪)	
	١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	١٤٢١هـ (٢٠٠٠)	١٤٢٢هـ (٢٠٠١)	١٤٢٣هـ (٢٠٠٢)	١٤٢٤هـ (٢٠٠٣)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)		١٤٢٠هـ (١٩٩٩)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)
أ) إجمالي السوائل النفطية	١١٦٠.٩	١١٧٩.٣	١١٨٥.١	١٢٢٠.٣	١٢٨٢.٢	١٣٣٦.٢	٢.٩	٦١.٨	٥٦.٥
- النفط الخام للحرق المباشر	٢٥٢.٤	٢٣٩.٧	٢٠٣.١	١٦٦.٦	١٤١.٧	١٤٥.٨	-١٠.٤	١٣.٤	٦.٢
- المنتجات المكررة	٩٠٨.٥	٩٣٩.٦	٩٨٢.٠	١٠٥٣.٧	١١٤٠.٥	١١٩٠.٥	٥.٦	٤٨.٤	٥٠.٢
ب) الغاز الطبيعي (وقود)	٧١٦.٧	٧٧٠.٦	٨٣٥.٨	٨٩٥.٩	٩٣٠.٩	١٠٣٠.٥	٧.٥	٣٨.٢	٤٣.٥
إجمالي الطاقـــة	١٨٧٧.٦	١٩٤٩.٩	٢٠٢٠.٩	٢١١٦.٢	٢٢١٣.١	٢٣٦٦.٧	٤.٧	١٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

الشكل (٧-١)

الاستهلاك المحلي من الطاقة

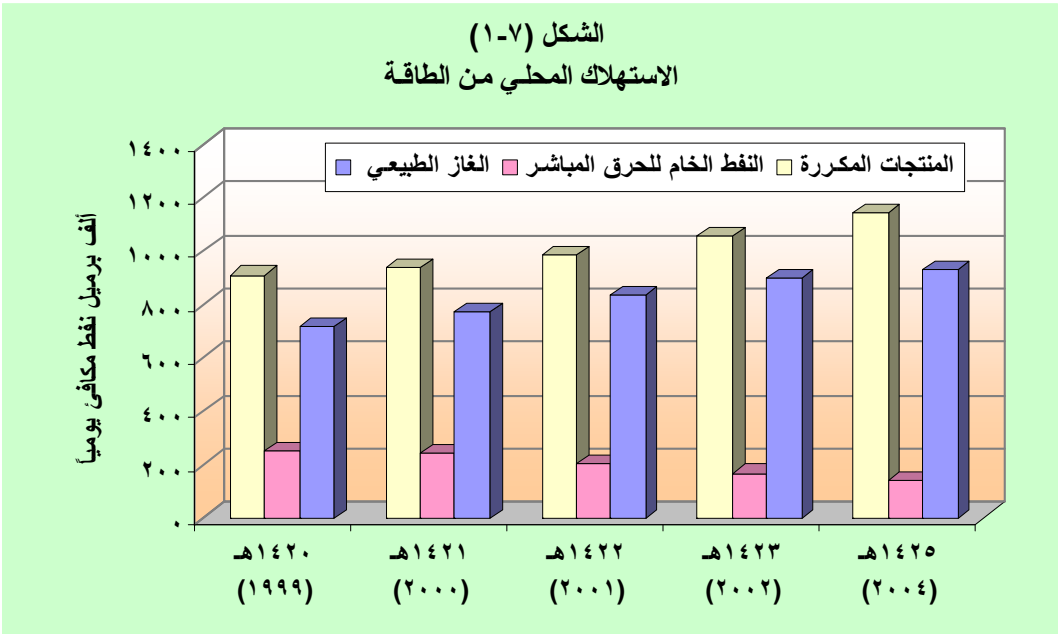

■ ***نوعية الحياة***: بلغت نسبة السكان الذين تتوفر لديهم مصادر مياه آمنة بصورة مستدامة نحو (٩٥.٨٪) عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، ونسبة الذين تتوفر لهم خدمات صرف صحي (٩٨.٦٪). ويقدر معدل استهلاك الفرد من المياه في المملكة بنحو (٢٣٠) لتر في اليوم، ويعد معدلاً مرتفعاً قياساً بالمعدلات القياسية العالمية التي تتراوح بين (١٥٠) و(٢٠٠) لتر للفرد يومياً. ويتأثر استهلاك المياه في المملكة بعدة عوامل أبرزها النمو السكاني والمناخ ومستويات المعيشة والحوافز المتصلة بالترشيد في الاستهلاك.

على صعيد المسكن، فقد بلغ عدد المساكن في المملكة عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) نحو (٤.١) مليون وحدة سكنية. ساهم القطاع الخاص في تمويل نحو (٧٥٪) من هذه الوحدات والباقي يسرت الدولة تمويله من خلال قروض صندوق التنمية العقارية (١٧٪) والوحدات التي أنشأتها الدولة ضمن برنامج الإسكان العام ومساكن المرافق الأمنية والتعليمية والصحية (٨٪). هذا بالإضافة إلى أن الدولة قد تحملت نفقات تطوير البنى التحتية وإنشاء المرافق العامة في كافة الأحياء السكنية سواء تلك التي مولها القطاع الخاص أو التي مولتها الدولة، كما قامت الدولة بمنح الأراضي السكنية للمواطنين، خاصة ذوي الدخل المنخفض والمتوسط. وتظهر بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) أن نسبة الأسر المعيشية الذين يحصلون على حيازة آمنة تبلغ نحو (٩٦٪). ويُقصد بهذا المصطلح حسب معايير الأمم المتحدة الأسر التي تمتلك منازلها أو تستأجرها أو تقيم في مساكن اجتماعية أو تسكن في مساكن مقدمة من صاحب العمل، وتحصل تلك الأسر على مياه مأمونة وتنتفع بمرافق للصرف الصحي.

التوجهات المستقبلية

في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للبيئة يجري الالتزام بمبدأ التنمية المستدامة، وضمان انسجام جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مع مقتضيات المحافظة على الموارد الطبيعية واستدامتها، والاستخدام الرشيد للموارد غير المتجددة خاصة الموارد المائية. وفي هذا

المجال فإن التوجه هو نحو اقتصار استخدام الموارد المائية في جميع الأنشطة على مصادر المياه المتجددة، وتكثيف الجهود لوقف عملية التصحر، وتطوير نباتات صالحة للأراضي الجافة، ومصادر مياه متجددة مجدية اقتصادياً لأغراض الزراعة وتنمية الغابات. كما يستمر العمل على الحد من انبعاثات الملوثات الصناعية ووسائل النقل، وتطوير حلول تقنية ناجعة للتخلص من غازات الاحتباس الحراري.

أما على صعيد خدمات المياه والصرف الصحي، فمن المزمع دراسة إنشاء شبكة مزدوجة للأغراض المنزلية إحداها لمياه الشرب والأخرى للمياه الرمادية للاستعمالات الصحية وغيرها. وسيتم خلال فترة خطة التنمية الثامنة، رفع نسبة تغطية شبكة الصرف الصحي، كما سيتم الارتفاع بنسبة معالجة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي إلى (٤٠٪)، بالإضافة إلى تخفيض متوسط نسبة الفاقد في شبكات المياه من نحو (٢٩٪) حالياً إلى نحو (٢٠٪) بنهاية الخطة.

وعلى صعيد الإسكان، يجري حالياً وضع استراتيجية شاملة لقطاع الإسكان يتوقع أن تتضمن تحديداً دقيقاً لحاجة جميع فئات المجتمع للسكن، وآليات الدعم والمساندة المطلوبة للفئات المحتاجة. كما تتضمن السياسات والآليات اللازمة لتعزيز دور القطاع الخاص في مجال الإسكان، وتنويع قنوات التمويل وزيادة فاعليتها، علاوة على تطوير دور الإدارات المحلية والإقليمية في جميع أوجه النشاط الإسكاني ومراحله.

وقد قدرت خطة التنمية الثامنة إن المملكة بحاجة إلى نحو مليون وحدة سكنية خلال سنوات الخطة لتلبية متطلبات النمو المتزايد للسكان، وللإحلال بدل المساكن غير اللائقة. وأمام هذا الواقع والمؤشرات تتضافر جهود القطاع العام والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية، فقد رصدت الدولة مبلغ (١٠) آلاف مليون ريال للإسكان الشعبي في مختلف مناطق المملكة، مع إعطاء الأولوية للمناطق الأكثر حاجة. وعملت على زيادة رأس مال صندوق التنمية العقارية بنحو (١٨) ألف مليون ريال.

التحديات أمام تحقيق الهدف

تشكل الاستراتيجيات الوطنية المختلفة التي تم اعتمادها والجاري إعدادها بما توفره من رؤى واضحة، وأهداف محددة، قاعدة متكاملة وموضوعية للعمل الهادف إلى ضمان الاستدامة البيئية. غير أن الأبعاد المكانية والزمنية والقطاعية لتلك الاستراتيجيات تمثل تحدياً أمام وضعها موضع التنفيذ ومتابعة تطبيقها، لما تتطلبه من قدرات إدارية وفنية، وأهمية عامل التنسيق بين الجهات المعنية المتعددة سواء كانت حكومية أو خاصة.

أما على صعيد توفير خدمات المياه والصرف الصحي والإسكان الجاري حالياً على نطاق واسع، حضرياً وريفياً، من خلال التوسعات الكبيرة المستهدفة في نطاق تغطية هذه الخدمات، وتحسين مستواها، وضمان استمراريتها، تطبيقاً للاستراتيجيات العمرانية، مع ما تنطوي عليه من الحد من التوسع العشوائي سواء كان لأغراض سكنية أو صناعية أو خدمية. والنجاح في هذا الإطار كفيل بتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة وتنمية المناطق القروية، مما سيسهم في الحد من الهجرة الداخلية باتجاه المدن، وبالتالي يخفف الضغط على جميع الخدمات البلدية.

وعلى الرغم من المساندة الكبيرة التي قدمتها الدولة لقطاع الإسكان وخدماته ومرافقه إلا أن عدداً من التحديات والعوائق قد تظهر نتيجة الطلب المتزايد على المساكن، والاحتياجات المستقبلية منها، وقد يكون من أبرز تلك التحديات:

- انخفاض مساحة الأراضي السكنية المتاحة ضمن النطاق العمراني خاصة في المدن الكبيرة.
- انخفاض حجم المعروض من المساكن الواقعة ضمن قدرات ذوي الدخل المنخفض والمتوسط.
- انخفاض عدد المساكن التي توفرها الجهات الحكومية.
- عدم مواكبة التمويل المتاح من المؤسسات الحكومية والقطاع المصرفي للطلب الكبير والمتزايد على قروض الإسكان.
- وجود عدد من المساكن التي بحاجة إلى إحلال.

الشكل (٧-٢)
نسبة المساحة المحمية للحفاظ على التنوع الإحيائي

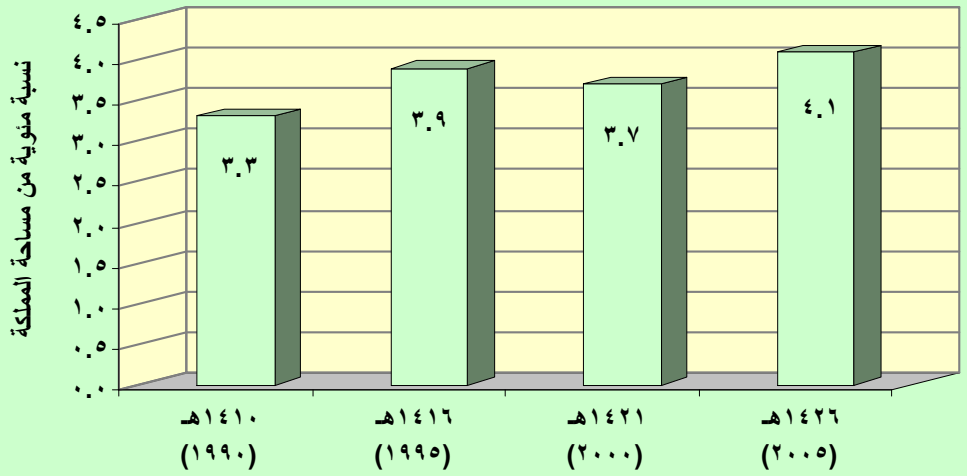

الشكل (٧-٣)
استخدام الطاقة

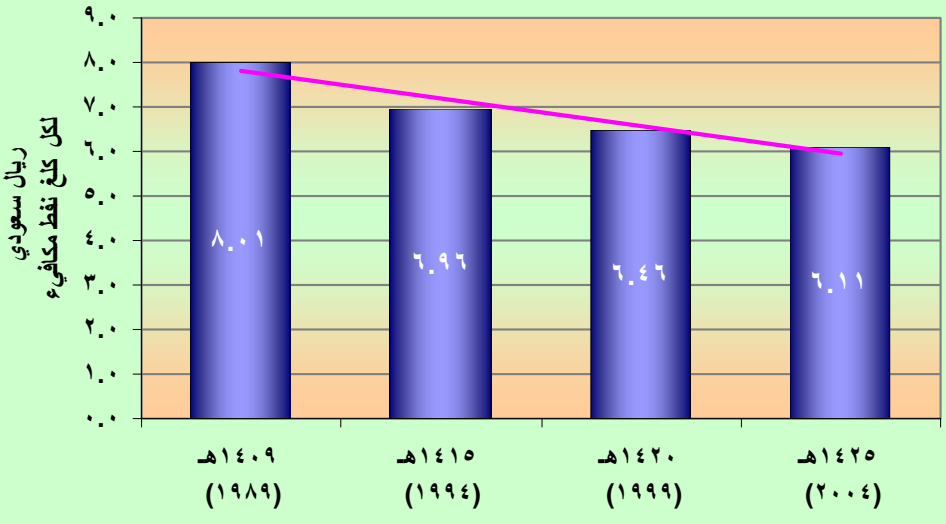

الشكل (٧-٤)
السكان الذين تتوفر لهم موارد مياه آمنة ومستدامة وخدمات صرف صحي

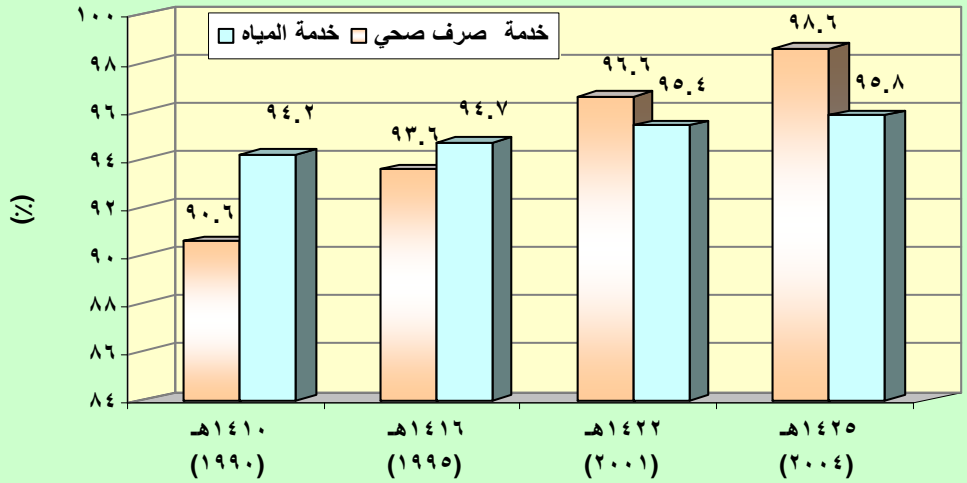

الإطار (٧-١): لمحة عن الوضع الراهن

هل سيتم تحقيق الهدف بحلول ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م)؟

✓***متوقع***	***محتمل***	***غير ممكن***
		لا يمكن الإجابة لنقص المعلومات

وضع البيئة المساندة لتحقيق الهدف

✓***قوي***	***معتدل***	***ضعيف لكنه في تحسن***
		ضعيف

الإطار (٧-٢): سياسات وأهداف ذات علاقة بالهدف الألفي منتقاة من خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م)

* ***اشتراط توفير "دراسة الآثار البيئية" ضمن شروط ترخيص المصانع وغيرها من المرافق والمنشآت.***
* ***تشجيع قيام جمعيات أهلية لحماية البيئة.***
* ***تضمين المناهج المدرسية مادة الوعي البيئي بدءاً من المرحلة الابتدائية.***
* ***تنفيذ (٣٥٠) ألف توصيلة منزلية للمياه، و(٦٠٠) ألف توصيلة صرف صحي.***
* ***إصدار خطة وطنية للمياه خلال فترة الخطة.***
* ***زيادة مخصصات البحث والتطوير في مجال تقنية تحلية المياه إلى (٤٪) من إجمالي مخصصات قطاع تحلية المياه.***
* ***توفير الإسكان الملائم للفئات المحتاجة من ذوي الدخل المنخفض والمحدود.***
* ***تنويع أساليب التمويل والدعم الحكومي وغير الحكومي لغرض توفير المساكن.***

الإطار (٧-٣): بيئة الرصد والتقويم

عناصر بيئة الرصد والتقويم	التقييم		
* قدرات جمع المعلومات	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* جودة معلومات المسح	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* قدرات المتابعة الإحصائية	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* قدرات التحليل الإحصائي	✓قوية	متوسطة	ضعيفة
* القدرة على دمج نتائج التحليل في السياسات وتخطيط الموارد	قوية	✓متوسطة	ضعيفة
* آليات الرصد والتقويم	قوية	✓متوسطة	ضعيفة

الهدف العام الثامن: تطوير شراكة عالمية للتنمية

مقدمة

تعد المملكة العربية السعودية دولة مانحة وشريكاً رئيساً في التنمية الدولية. وقد مثلت المساعدات والمعونات الخارجية جانباً أساسياً من سياسة المملكة الخارجية، حيث تعد واحدة من أكبر الدول المانحة في العالم. ويقدر إجمالي المساعدات التي قدمتها إلى الدول النامية خلال الفترة ١٣٩٣-١٤٢٦هـ (١٩٧٣-٢٠٠٥م) بأكثر من (٨٤.٤) بليون دولار أمريكي. وقد وصلت نسبة المساعدات الخارجية إلى (٥.٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م)، واستقرت في حدود (٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الماضي. وقد استفاد منها (٩٥) دولة من الدول النامية في آسيا وإفريقيا ومناطق أخرى من العالم. وتقدم المملكة مساعداتها عبر قنوات مختلفة أبرزها تلك المساعدات التي ينفذها ويشرف عليها الصندوق السعودي للتنمية، وهو القناة الرئيسة للمساعدات الموجهة نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. علاوة على إسهامات المملكة في مؤسسات وصناديق التنمية الدولية المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، وغيرها.

وتتوزع مساعدات المملكة على نماذج مختلفة منها القروض الميسرة، والمنح، ومساعدات الإغاثة، بالإضافة إلى الإعفاءات من الديون المستحقة، فقد تنازلت المملكة عن ما يتجاوز (٦) بلايين دولار من ديونها المستحقة على الدول الفقيرة.

قنوات المساعدات الخارجية السعودية

تقدم المملكة العربية السعودية مساعداتها للدول النامية عبر قنوات متعددة تشمل:

- ***الصندوق السعودي للتنمية:*** تم إنشاء الصندوق عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) وتتمثل أهدافه الرئيسة في المشاركة في تمويل مشروعات التنمية في الدول النامية من خلال تقديم

القروض لهذه الدول، وتشجيع الصادرات الوطنية غير النفطية عن طريق تمويل تلك الصادرات وضمانها. ويعد الصندوق هيئة مستقلة تتمتع بوضع مالي مستقل. ويتكون مجلس إدارته من ستة أعضاء يرأسه وزير المالية. وقد بدأ الصندوق نشاطه برأسمال قدره (١٠) بلايين ريال سعودي، وبما يعادل (٢.٧) بليون دولار أمريكي. وقد زيد رأسماله على ثلاث مراحل أوصله إلى مستواه الحالي البالغ (٣١) بليون ريال سعودي، وبما يمثل نحو (٨.٣) بليون دولار أمريكي. ويقدم الصندوق مساهماته في شكل قروض ميسرة دون أي اعتبار للموقع الجغرافي، ويركز في عمليات تمويله على مشروعات التنمية ذات الأولوية، ويعطي أولوية خاصة للدول الفقيرة.

■ ***مؤسسات التنمية الإقليمية والدولية:*** تسهم المملكة العربية السعودية في العديد من مؤسسات التنمية العربية والإقليمية والدولية، الجدول (٨-١). فهي، على سبيل المثال، عضو مؤسس لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، وتتمتع بصلاحيات تصويت فيها، ويمثلها مدير تنفيذي في كل منهما. كما أنها عضو في وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف، وهي مؤسسة تابعة لمجموعة البنك الدولي. وتضطلع هذه الوكالة بمهمة توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول النامية من خلال توفير الضمان ضد المخاطر للمستثمرين والمقرضين، وتقديم المساندة الفنية اللازمة لها لتمكينها من جذب الاستثمارات الأجنبية والمحافظة عليها.

وتعد المملكة أكبر مساهم في رأس مال البنك الإسلامي للتنمية (٢٤.٩٪)، وقد بلغ حجم عمليات التمويل المتراكمة الموافق عليها خلال الفترة ١٣٩٦-١٤٢٦هـ (١٩٧٦-٢٠٠٥م)، نحو (٣٨.٣) بليون دولار، منها ما يزيد عن (١٤.٢) بليون دولار لتمويل مشروعات في عدد من الدول النامية. كما تُعد المملكة مساهم رئيس في صندوق الأوبك للتنمية الدولية الذي تم إنشاؤه عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) من قبل الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، كمؤسسة تعنى بتمويل التنمية. ويعطي الصندوق أولوية خاصة لمساعدة الدول الفقيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث قام منذ إنشائه وحتى نهاية عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) بتقديم (١٠٢٤) قرضاً قيمتها (٥٨٤٥.٧) مليون دولار لما مجموعه (١٠٠) دولة،

منها (٤٦) دولة في إفريقيا، و(٣٠) دولة في آسيا، و(٢٢) دولة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، ودولتين (٢) في أوروبا.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى مبادرة القطاع الأهلي في المملكة في تأسيس برنـــامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية والذي يتولى تقديم المساعدات والدعم الفني للعديد من الدول النامية.

الجدول (٨-١)
إسهامات المملكة العربية السعودية
في مؤسسات التنمية العربية والإقليمية والدولية
عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)

(مليون دولار)

المؤسسات	رأس المال	مساهمة المملكة	مساهمة المملكة (نسبة من رأس المال) (٪)
* صندوق النقد العربي	١٤٧٦.٢	٢١٨.٨	١٤.٨٢
* الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	٢٢٧٠.٦	٥٤٤.٧	٣٣.٩٩
* المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا	٢٢٠٠	٥٣٨.٢	٢٤.٤٦
* المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	٨٩.٤	١٢.٨	١٤.٣٧
* البنك الإسلامي للتنمية	١٢٢٠٧.٥	٣٠٣٤.٨	٢٤.٨٦
* صندوق الأوبك للتنمية الدولية	٣٤٣٥	٣٠٣٤.٨	٣٠.٠
* البنك الدولي	١٨٩٧١٨	٥٤٠٣.٨	٢.٨٥
* صندوق النقد الدولي	٣١٩١٩١	١٠٤٧٨.٣	١.٧٩
* هيئة التنمية الدولية	١٢٣٠٢٩.٧	٢٢٠٨.٢	١.٧٩
* مؤسسة التمويل الدولية	٢٣٦١.٤	٣٠.١	١.٢٧
* الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٣٦٢٥	٣٧٩.٨	١١.٠
* وكالة ضمان الاستثمار الدولية	١٨١٨	٥٩.٨	٣.٢٩
* بنك التنمية الإفريقي	٢٩٧٣٢.٧	٥٧.٣	١٩.٠
* صندوق التنمية الإفريقي	(*)	٢٦٦.٣	١.٦ (**)

(*) صندوق التنمية الإفريقي ليس له رأس مال وإنما يعتمد على الهبات المدفوعة من الدول المانحة.
(**) نسبة مساهمة المملكة في الهبات المدفوعة.
المصدر: الصندوق السعودي للتنمية، التقرير السنوي لعام ١٤٢٥ (٢٠٠٤م).

- ***الجهات الحكومية القطاعية:*** تقدم المملكة أيضاً المساعدات عبر بعض الجهات الحكومية المتخصصة، مثل المساعدات الطبية المقدمة من وزارة الصحة، والمساعدات الغذائية المقدمة من وزارة الزراعة، والزمالات الجامعية المقدمة من وزارة التعليم العالي.

- ***جمعية الهلال الأحمر السعودي:*** تسهم جمعية الهلال الأحمر السعودي مع الجهات الحكومية المختصة في إيصال مساعدات الطوارئ والمساعدات الإنسانية للدول التي تتعرض لكوارث وأزمات.

- ***الأنشطة الخيرية المنظمة:*** وتشمل المساعدات التي يتم جمعها وتقديمها تحت إشراف الحكومة ومن خلال لجان يتم تشكيلها لأغراض محددة. ويأتي ذلك استجابة لظروف وأحداث محددة مثل الكوارث الطبيعية والأزمات الإنسانية الناتجة عن نزاعات مسلحة أو مجاعات. وتتميز هذه المساعدات بكونها ذات طبيعة غير منتظمة.

نماذج المساعدات الخارجية السعودية

تقدم المساعدات الخارجية السعودية وفق النماذج التالية:

- ***قروض ميسرة:*** تقدم المملكة القروض الميسرة للدول النامية لفترات قد تصل إلى (٢٠) سنة، مع فترة إعفاء قد تصل إلى خمس سنوات. ويمكن أن تأتي هذه القروض في إطار اتفاقيات ثنائية بين المملكة والدول المقترضة. أو في إطار اتفاقيات متعددة الأطراف، حيث تشارك المملكة دولاً مانحة أخرى في تقديم المساعدات.
- ***منح:*** وقد تكون منحاً نقدية أو عينية، ويتم تحديد معايير الاستحقاق حسب كل حالة.
- ***إغاثة ومساعدات إنسانية:*** ويتم تقديم هذا النوع من المساعدات استجابة لحالات الطوارئ الناجمة عن كوارث طبيعية ومجاعات أو نزاعات مسلحة.
- ***زمالات تعليمية:*** توفر المملكة في إطار برنامج الزمالات التعليمية منحاً دراسية لطلبة من الدول النامية للدراسة في الجامعات السعودية.

المساعدات الإنسانية

تأتي المملكة من بين أوائل الدول المانحة لمساعدات الإغاثة. ففي عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) قدمت إغاثة عاجلة للمتأثرين بالفيضانات في بنجلاديش، كما قامت بتوفير الخيام والمواد الغذائية والطبية لسكان ولاية دارفور بغرب السودان. وقدمت مساعدات لضحايا الزلازل التي ضربت المغرب في ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م). ومدينة بام في إيران، كما قدمت مساعدات مالية لليمن لدعم جهودها في إزالة الألغام الأرضية من محافظة عدن.

وتشارك المملكة في رئاسة اللجنة المشرفة على إعادة إعمار أفغانستان بجانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان.

وفي عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م) أعلنت المملكة استعدادها لتقديم بليون دولار لإعادة إعمار العراق، هذا بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية التي تقدمها في شكل مواد غذائية وإمدادات طبية فضلاً عن المستشفى الميداني الذي أنشأته في بغداد. علاوة على ذلك، قامت المملكة بإنشاء (١٠) محطات لتنقية المياه، ونقل المرضى العراقيين جواً لتلقي العلاج المتخصص في المملكة.

وتجدر الإشارة أن المملكة أعلنت عن استعدادها للنظر في تخفيف أعباء الديون الرسمية المستحقة لها على العراق وذلك في إطار مساعداتها للشعب العراقي.

مساعدات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يستعرض هذا البند مساعدات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الثنائية ومتعددة الأطراف، التي قدمتها المملكة خلال عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م). كما يستعرض الحجم التراكمي لهذه المساعدات خلال المدة ١٣٩٥-١٤٢٦هـ (١٩٧٥-٢٠٠٥م) وتوزيعها القطاعي.

- ***المساعدات الثنائية لعام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م):*** تم خلال عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م) من خلال الصندوق السعودي للتنمية توقيع (١٦) اتفاقية قرض ثنائية مع (١٢) دولة نامية

(٧ في إفريقيا و٥ في آسيا) بلغت قيمتها الإجمالية (٨٠٢.٦٣) مليون ريال سعودي، شملت المساهمة تمويل (١٦) مشروعاً إنمائياً. وقد حظي قطاع البنية الاجتماعية بالأولوية في التمويل حيث بلغت نسبته (٥٥.٢٪) من إجمالي القروض، توزعت على قطاعي الصحة والتعليم (٢٣.٥٪)، وقطاع المياه والصرف الصحي (٢٣.٠٪). وقطاع الإسكان والتنمية الحضرية (٨.٧٪)، كما حصل قطاع النقل والاتصالات على (٤٢.٧٪)، وذهبت نسبة (٢.١٪) لقطاع الزراعة، الجدول (٨-٢).

■ ***المساعدات المتعددة الأطراف:*** شاركت المملكة في تمويل (٨) مشاريع رئيسة في دول متفرقة، تفصيلها في الجدول (٨-٣).

الجدول (٨-٢)
التوزيع القطاعي لقروض التنمية الاقتصادية والاجتماعية
عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)

القطاع	عدد المشاريع	(٪) من إجمالي قيمة القروض
١. *البنية الاجتماعية:*	٨	٥٥.٢
- *الصحة والتعليم*	٤	٢٣.٥
- *المياه والصرف الصحي*	٣	٢٣.٠
- *الإسكان والتنمية الحضرية*	١	٨.٧
٢. *النقل والاتصالات*	٧	٤٢.٧
٣. *الزراعة*	١	٢.١
الإجمالي	١٦	١٠٠

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية - تقرير عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).

الجدول (٨-٣)

المساعدات المتعددة الأطراف عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)

(بملايين الريالات)

اسم الدولة	اسم المشروع	التكلفة الإجمالية	مساهمة الصندوق	الممولين الآخرين ومبلغ التمويل
طاجكستان	مستشفى الطوارئ في دوشانبيه	٤٠.٣٤	١٨.٣٨	البنك الإسلامي للتنمية ٢.٥ مليون دولار أمريكي
السنغال	مشروع المياه الريفية لمنطقة محور (نوتو – أنديوسمون – بالمران)	١١٢.٥٠	٣٣.٧٥	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا ٨ ملايين دولار أمريكي البنك الإسلامي للتنمية ٧ ملايين دولار أمريكي
ساحل العاج	طريق سنقروبو – ياموسكرو	٣٧٥	٣٧.٥٠	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا ١٠ ملايين دولار أمريكي صندوق الأوبك للتنمية الدولية ١٠ ملايين دولار أمريكي
جامبيا	طريق مندينابا – سوما	١٣١.٢٥	٣٧.٥٠	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ١٠ ملايين دولار أمريكي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا ١٠ ملايين دولار أمريكي صندوق الأوبك للتنمية الدولية ٣ ملايين دولار أمريكي
توجو	استصلاح الأراضي الزراعية في منطقة ميسيون توفي	٤٠.٣١	١٧	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا ٥.٥ مليون دولار أمريكي
	إعادة تأهيل طريق تانجواري – سنكاسي	٥٦.٨٠	٢٥	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا ٧.٥ مليون دولار أمريكي
آذربيجان	تشييد قناة فالفيتشي – تختاكوربو	١٥٩.٣٨	٦٧.٥	البنك الإسلامي للتنمية ١٠ ملايين دولار أمريكي صندوق الأوبك للتنمية الدولية ٨ ملايين دولار أمريكي
اثيوبيا	طريق أزيزو – متمه	٢٠٣	٧٠.٥	صندوق الأوبك للتنمية الدولية ١٥ مليون دولار أمريكي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا ١٣ مليون دولار أمريكي
الإجمالي		١١١٨.٥٨	٣٠٧.١٣	

■ ***الحجم التراكمي للمساعدات للفترة ١٣٩٥-١٤٢٦هـ (١٩٧٥-٢٠٠٥):*** **تُعد المملكة العربية السعودية من أكبر الدول التي تقدم مساعدات تنموية للدول النامية من حيث نسبة ما تقدمه من عون إنمائي إلى إجمالي ناتجها القومي.**

لقد بلغ عدد اتفاقيات القروض الميسرة منذ بداية نشاط الصندوق السعودي للتنمية في عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) وحتى نهاية عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، (٣٩٥) اتفاقية خصصت لتمويل (٣٨٥) مشروعاً وبرنامجاً إنمائياً بلغ حجم تمويلها (٢٦.٥) بليون ريال سعودي. وقد استفادت من ذلك (٧١) دولة نامية في مناطق مختلفة من العالم، منها (٤١) دولة في إفريقيا، و(٢٥) دولة في آسيا، وخمس (٥) دول في مناطق أخرى من العالم.

■ ***التوزيع القطاعي للمساعدات:*** **توجهت المساعدات الخارجية السعودية إلى المشاريع ذات الاستثمارات الكبيرة والتي تحتاج إلى سنوات عديدة لاستعادة تكاليفها مما يقلل من إقبال المستثمرين عليها. وقد نال أعلى حصة من تلك المساعدات قطاع النقل والاتصالات (٣٢.٧٪)، وقطاع البنية الاجتماعية (٢٠.٧٪) وقطاع الطاقة (١٩.٤٪)، وقطاع الزراعة (١٨.١٪)، والصناعة والتعدين (٦.٨٪)، والقطاعات الأخرى (٢.٣٪).**

ويوضح الجدول رقم (٨-٤) التوزيع القطاعي للمساعدات الخارجية السعودية (في شكل قروض ميسرة للصندوق السعودي للتنمية)، وكذلك التوزيع الجغرافي العام.

الجدول (٨-٤)
التوزيع القطاعي للقروض التراكمية للصندوق السعودي للتنمية

(بملايين الريالات) *

القطاع	إفريقيا		آسيا		مناطق أخرى		الإجمالي		(٪) الإجمالي
	عدد المشروعات والبرامج	المبلغ	عدد المشروعات والبرامج	المبلغ	عدد المشروعات والبرامج	المبلغ	عدد المشروعات والبرامج	المبلغ	
١. النقل والاتصالات:	٧٣	٣٧٦٣.٩٦	٥٣	٤٤٦٦.٦٢	٢	١٣٠	١٢٨	٨٣٦٠.٥٨	٣٢.٦٥
أ) النقل	٧٠	٢٦٤٥.٢٥	٥١	٤٣٣٢.٦٢	٢	١٣٠	١٢٣	٨١٠٧.٨٧	٣١.٦٦
– الطرق	٤٥	٢١٤٨.٩٦	٣٠	٢٤٠٧.٣٦	١	١٧.٤٠	٧٦	٤٥٧٣.٧٢	١٧.٨٦
– السكك الحديدية	٦	٥٤١.١٣	٨	١٠٩٤.٦٨	–	–	١٤	١٦٣٥.٨١	٦.٣٩
– الموانئ البحرية	١٠	٧٤٢.٥٦	٨	٦٨٩.٠٧	١	١٢.٦٠	١٩	١٥٤٤.٢٣	٦.٠٣
– المطارات	٩	٢١٢.٦٠	٥	١٤١.٥١	–	–	١٤	٣٥٤.١١	١.٣٨
ب) الاتصالات	٣	١١٨.٧١	٢	١٣٤.٠٠	–	–	٥	٢٥٢.٧١	٠.٩٩
٢. الزراعة	٥٢	٣٠٦٥.٣٦	٢١	١٥٧٠.٠٥	–	٣.٧٥	٧٣	٤٦٣٩.١٦	١٨.١١
٣. الطاقـــة	١٣	١٣٧٢.٧٨	٢٨	٣٤٩٣.٥٤	١	١١١.٠٦	٤٢	٤٩٧٧.٣٨	١٩.٤٣
٤. البنية الاجتماعية:	٦١	٢٩٨٤.٣٤	٤٣	٢٢٠٦.٦١	٢	١١٧.٠٠	١٠٦	٥٣٠٧.٩٥	٢٠.٧٣
أ) المياه والصرف الصحي	١٥	٩٢٤.٥٠	١٤	٧٩٠.٠٧	٢	٧٩.٥٠	٣١	١٧٩٤.٠٧	٧.٠١
ب) التعليم	٢١	٩٦٥.١٠	١٨	٩٢٩.٢٧	–	٢٠.٠٠	٣٩	١٩١٤.٣٧	٧.٤٨
ج) الصحـــة	٩	٣٣٠.٤٣	٩	٤٣٣.٩٦	–	١٧.٥٠	١٨	٧٨١.٨٩	٣.٠٥
د) الإسكان والتنمية الحضرية	١٦	٧٦٤.٣١	٢	٥٣.٣١	–	–	١٨	٨١٧.٦٢	٣.١٩
٥. الصناعة والتعدين	١٣	١٠٩٨.٣٨	٥	٦٣٨.٠٧	–	–	١٨	١٧٣٦.٤٥	٦.٧٨
٦. القطاعات الأخرى	١٤	٢٢٣.١٠	٣	٣١٧.١٠	١	٤٨.٧٥	١٨	٥٨٨.٩٥	٢.٣
الإجمالي	٢٢٦	١٢٥٠٧.٩٢	١٥٣	١٢٦٩١.٩٩	٦	٤١٠.٥٦	٣٨٥	٢٦٥١٠.٤٧	١٠٠

(*) دولار أمريكي = (٣.٧٥) ريال سعودي.

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية – تقرير عام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).

الإطار (٨-١): أهداف خطة التنمية الثامنة في مجالات التعاون الدولي والتنمية

- ***المساهمة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتطور الحضاري العالمي.***
- ***دعم التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحفظ الأمن والسلم العالميين.***
- ***تقديم العون والمساعدة لكل من يحتاجها حول العالم ضمن الإمكانيات المتاحة وفي إطار القيم والتراث الإنساني للمملكة.***

المراجـــع

- خطة التنمية الثامنة ١٤٢٥-١٤٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩م) وزارة الاقتصاد والتخطـيط، المملكة العربية السعودية.
- منجزات خطـط التنميـة ١٣٩٠-١٤٢٧هـ (١٩٧٠-٢٠٠٦م)، الإصـدار الحـادي والعشرون، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية.
- النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)، مصلحة الإحصاءات العامة، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية.
- تقرير التنمية البشرية للمملكة العربية السعودية ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م) وزارة الاقتصـاد والتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- التقرير السنوي للصندوق السعودي للتنمية، ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).
- تقرير التنمية البشرية لعام ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- مؤشرات التنمية الدولية – قاعدة بيانات البنك الدولي.
- قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية.
- قاعدة بيانات وزارة الاقتصاد والتخطيط.